

ما فی هذا المجلد خمس رسائل

أصغائر أولها

رسالة الصوائر والكبائر للعالم الفقيه والشيخ النبيه الشهير ابن نجيم  
المصري الحنفی مع شرحه للفاضل اسماعيل السيواسی عاملهما الله  
بلطفه الجملى والحنفى

الثانى : ص ٥٧ - لادى محال  
الثالث : ص ٦٠ - لادى نجيم  
الرابع : ص ٦٤ - طابعى  
الخامس : ص ٦٨ - طابعى

طلبة علوم مدن کو پريلي محمد پاشا کتبخانه سی حافظ کتب اولی  
مصطفی لطفی افندی معرفتیه

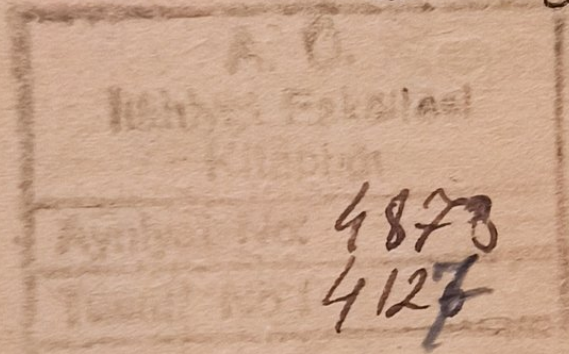
معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولنمشر

استانبول

( جمال افندی ) مطبعه سی — باب عالی جاده سند، نومرو ٣٤

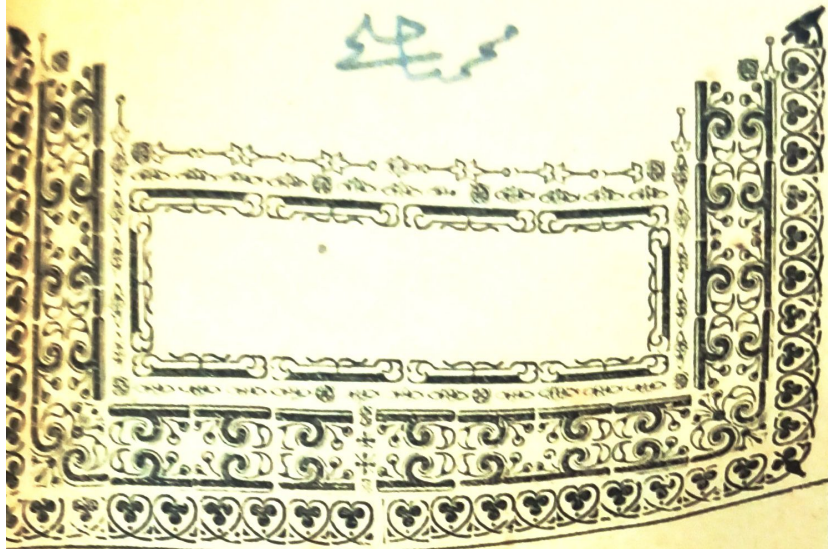
١٣٠٤

ثم اسفل هذا الكتاب  
الى رحمه ربه الملك الوهاب  
الحطيب بجامع الشريف  
الشرى بجامعى قدس سره  
السامى



رد إليه بحمد الله العبد المذنب

محمد



بسم الله الرحمن الرحيم

حداً لمن خلقنا على دين الاسلام وصيرنا من امة خاتم النبيين محمد  
عليه الصلوة والسلام واعطانا الصلوات الخمس والجمعة في الايام  
وجعلها مكفرة للصغائر والآثام وامرنا باجتنب الكبار وصاحب  
الشام الذينهم من اعداء الملك الملام وصلوة على سيدنا محمد  
المبعوث الى كافة الانام والمنجي عن غياهب الشكوك وظلم  
الاورهام وعلى آله وصحبه الذين امرنا باتساعهم ومجنهم  
الى قيام الساعة وساعة القيام اللهم احشرونا معهم في جميع المواقف  
ودار السلام وبعد فيقول الفقير الى الملك الاكرم اسماعيل  
ابن سنان السيواسي لين الله قلبه القاسي وازال قبضه الوسواسي  
امرنا شيخنا السابق في مضمار الجبروت الفائق في ارباب اللاهوت  
الشيخ عبد المجيد الشهير بالسيواسي متعنا الله بطول حيوته انشرح  
رسالة الصغائر والكبار للمولى الفاضل الشيخ زين الدين بن الشيخ  
ابراهيم بن الشيخ نجيم الحنفي صاحب الاشباه فشرعنا فيه بهيمته  
العالية قال المولى الفاضل احمد المصري النجل المزبور (ابن نجيم)  
(اما الكبار) جمع كبيرة والتاء اما النقل واما الملاحظة الموصوف

غياهب جمع غيب  
بمعنى الظلمة  
ك قوله وساعة  
القيام اي قيام  
الساعة او قيام  
الناس هو تأكيده  
للاول وفيه صنعة  
العكس مثل عادات  
السادات وسادات  
العادات كلام  
الملوك وملوك  
الكلام ساجقلى زاده  
ه لعل المراد منها  
اصول الدين الاصول  
الفقه اذا المسئلة منها  
لا من اصول الفقه  
كذا  
ظ لا يتم الاستشهاد  
به اذ معناه عدم  
مفقورية الشرك  
ولا يلزم منه اخراجه  
المؤمن من الايمان  
وادخاله في الكفر  
كذا

ه قوله لانه حرام  
 في جميع الاديان  
 وقوله وفيه فاسد  
 تعليلا لكون الزنا  
 من الكبيرة لانها  
 يستلزم ان شناعة  
 الزنا بين المسلمين  
 وقباحة وما كان  
 شنيعا بينهم فهو  
 كبيرة على ما سيقوله  
 المص عن شيخ  
 الاسلام العيني بلا  
 ايراد سؤال عليه  
 كذا  
 ط هذا التعليل  
 لا يستلزم ان  
 يصرف الشرك  
 عن معناه الحقيقي  
 الى معنى مجازي  
 عام لان ارادة المعنى  
 المجازي يتوقف  
 على القرينة المانعة  
 عن ارادة الحقيقة  
 كذا  
 ٧ بالعزم والاثبات

المؤث اي المعصية الكبيرة وكذا الحال في الصغيرة على ما بين في محله  
 ( اسأل الله تعالى العفو عنها والعافية منها ) جملة معترضة بين اما  
 وجوابها وهو قوله فقال فاعله الضمير المستكن العائد الى والده  
 الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم لانه الف اربعين رسالة لكنها  
 بقيت في المسودة ثم هو بعد ما قضى نجبه شرع نجله الشيخ احمد المصري  
 الى تبويضها فلما وصلت النوبة الى تبويض الرسالة المتعلقة بالكبار  
 والصغار قال اما الكبار ( فقال ) اي قال والدي ( هي )  
 اي الكبار ( بعد الكفر ) لان الكفر اكبر الكبار ولا ذنب  
 اكبر منه ولا شك ان مراد اهل الاصول من قولهم والكبيرة لا تخرج  
 العبد المؤمن من الايمان ولا تدخله في الكفر الكبيرة التي هي بعد  
 الكفر بشهادة \* قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء قال مولانا جلال الدين السيوطي في كلامه والمراد  
 ان الله تعالى لا يغفرك الشرك المتصل بالموت ويغفر ما دون ذلك  
 سواء اتصل بالموت او لم يتصل ثم ان المراد بالشرك في قوله تعالى  
 ان يشرك به كل ما يكفر المكلف به من قول او فعل او اعتقاد لان  
 جميع ذلك في حكم الشرك وللإشارة اليه قال المص هي بعد الكفر  
 ولم يقل بعد الشرك والتعبير بالشرك في الآية لانه اغلب خصوصا  
 في ديار العرب ( الزنا ) لانه حرام في جميع الاديان من ادى آدم  
 عليه السلام الى عصر نبينا حبيب الرحمن وفيه فاسد لا يخصى  
 ومن جملتها اشتباه الانساب \* قال الله تعالى ولا تقرب الزنا انه كان  
 فاحشة وساء سبيلا \* وقال النبي عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني  
 وهو مؤمن الى غير ذلك ( والواط ) قال المص في الاشياء ان حرمة  
 اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعوه وفي وجودها في الجنة  
 خلاف وقال بعضهم يخلق الله تعالى في الجنة غلمانا يشبه فوق سرتهم  
 الغلام المعهود وما تحت سرتهم النساء فلو اشتبهت ما انفقهم ذلك كان

هذا الكلام  
 في قوله  
 لا يزني  
 الزاني

واللواط اشد من الزنا لما روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لوط لا يجد  
 الجنة وان راى تحتها لم يوجد من سيرة خمسة عام وقال النبي عليه السلام انظر انفسهم  
 حرام والكلام معمر حرام ومجاستهم حرام ( ويرى ) ان مع كل امرأة شيطانا ومع كل غلام ثمانية

جماعاً وعلى القول الاول لانتشهره بل نيسيه الله تعالى ولاستهجان  
 ذكرها ما ذكرها الله تعالى صريحاً في القرآن العظيم الشأن ذكرها  
 حيث ذكرها بقوله اتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين  
 اتأتون الذكر ان الى غير ذلك حتى قال بعض المشايخ حرمة اللواط  
 ثابتة بالكتاب لانها من شرايع من قبلنا من غير نكير فتقررت كما هي  
 ( وشرب الخمر وان قل ولم يسكر ) ٩ لان شرب قطرة من الخمر  
 حرام حرمة قطعية ثبتت حرمتها بالدليل القطعي وهو قوله  
 تعالى انما الخمر والميسر (٥) الآية فيكفر جاحده ويكون مرتكبه  
 بلا جحد لحرمة صاحب كبيرة على ان لا ارتكابه الى انزال عقله  
 فساد عظمة لا تخفى وشبه سيدنا وسيد جميع الانبياء شارب بعباد  
 الاوثان حيث قال شارب الخمر كعابد الوثن رواه البيضاوي  
 لكن المص ذكره بعد الزنا واللواط لان حرمتيهما في جميع الاديان  
 بخلافه لانه كان حلالاً قبل البعثة الى نزول الآية اقول اظن ان شارب  
 منكرم لحرمة وكونه رجساً لان حاله لا يخلو اما ان يكون منكراً  
 لكونه رجساً او لا يكون بل يكون مقراً وان كان الاول يكون كافراً  
 لاحالة وان كان مقراً فكيف يرتكبه لان الطبيعة الانسانية مجبولة  
 على ان لا يأكل النجاسة الغليظة فيلزم من ارتكابه بلا كره (ف) وفتور  
 بل نشاط وسرور ان لا يكون مقراً بكونه كذلك اعاذنا الله تعالى منه  
 فتأمل (طط) في هذا المقام فانه من مزالقي الاقدام ( وشرب النبيذ  
 الى ان اسكروا اعتقد تحريمه ) والجملة حالبة بتقدير قد لان اعتد حله  
 فانه لا يكون كبيرة وان اسكر بن صغيرة الا اذا دام شارب عليه فانه  
 ح يكون كبيرة وان اعتد حله ٨ قال محمد بن مقاتل لو اعطيت الدنيا  
 بخذا فيرهما لما شربت ولو اعطيت الدنيا بخذا فيرهما ما اقيت بحرمة  
 نبيذ التمر والزبيب اذا كانا مطبوخين وفي اختيارات النقاية  
 ذكر في الهداية نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما  
 ادنى طبخة طاب وان اشد واذا شرب منه على ما يغلب

بالمقد مات فضلاً  
 ان يباشره قاضي  
 ع يستحق ولد  
 الزنا جميع الكرا  
 مات التي يستحقها  
 ولد الرشدة من  
 قبول عبادته  
 وشهادته وصحة  
 قضائه وامامته  
 وغير ذلك تلويح  
 حاشية توضيح  
 ع لاعتصان في الولد  
 المولود من الزنا من  
 حيث انه ولد من  
 الزنا وانه مستحق  
 بجميع الكرامات  
 البشرية جامع الابرار  
 ها تعليل لكون  
 التعليل كبيرة ومبنى  
 التعليل ما سينقله  
 المص عن البعض  
 واحالة نقله على  
 فتح القدير مع ايراد  
 سؤال عليه وهو  
 ان ما ثبت حرمة  
 بنص القرآن والاولى

الاستدلال على  
كونه كبيرة  
بشرعية الحد  
عليه لانه مراضى به  
المص ساجقلى زاده  
م الاولى ترك  
الحرمة لان دليلا  
الانى ثبت انكار  
حرمة وليس  
مسوقاً لاتبائه  
والرجسية اخص  
من الحرمة ولا يلزم  
من انكار الاخص  
انكار الاعم كذا  
ن الاولى ان يقول  
بلا نفرة لان المنسوب  
الى الجبله هو النفرة  
واما الكراهة فهي  
اختيارية لانها  
ضد الارادة وهي  
اختيارية واما النفرة  
مع ضدها الذي  
هو الشهوة فهما  
جبلتان واضطرار  
يتان كذا

على ظنه انه لا يسكر من غير (ع) لهو ولا طرب ه يجوز قال ابو بكر  
حضر نصير مجلس داود بن عباس مع جماعة من الفقهاء واتى  
بطعام وسقى من هذين فتناول نصير وشرب فامر داود بان يتخذ  
مجلساً كمجلس الخمر واراد منهم ان يشربوا فامتنع نصير وقال انه  
حرام فقال داود سبحان الله شراب واحد حلال وحرام فقال  
نصير تناولنا اولاً لنستمرئ الطعام والآن يكون تناولنا  
لهو واللهو حرام ٧ (وحضور مع اهل السيئة) فانه ايضاً كبيرة  
(ك) وللمقلد بكسر اللام (حكم مقلده) بفتح اللام وعن كعب الاحبار  
ان الله كتب كلين ووضعهما تحت الارش اوليهما لو عمل رجل  
عمل الصالحين ومع ذلك صاحب الفاسقين اجعل حسنة آتاما  
واحشره مع الفاسقين ولو عمل عمل الفاسقين ثم تاب وصاحب  
الصالحين اجعل ذنوبه حسنات واحشره مع المحسنين فمن احب الله  
لا يحب اعداءه\* وقد قيل لا تنمئل عن المرء واسئل عن قرينه وفي الشهابي  
قال عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم يعنى من تزين بزي قوم  
واستشعر بشعارهم وان لم يفعل مثل فعلهم فهو يعد من جلنهم  
لان الشرع يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر فاذا اظهره من نفسه  
يحكم عليه الشرع بحكمهم ويعد منهم وقيل في تفسير قوله تعالى  
(١) ولا تركزوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار من خالط الظلمة بوجه  
من الوجوه وخطأ معهم خطوات صار مجرماً واستحق الذم والعقاب  
وقد قال الله تعالى اتقوا الله وكونوا ه مع الصادقين (وكالسرقة)  
هكذا في النسخ التي عندنا لكن الظاهر ان الكاف من قلم الناسخ  
والصواب والسرقته وهي اخذ مال الغير قدر نصاب من مكان  
٦ محرر ونصابها عشرة دراهم عندنا (والقتل) اى قتل  
النفس بغير حق عمداً ويدخل فيه قتل نفسه وقتل ولده خشية  
ان يأكل معه فان قتل الاولاد خشية الاملاق من ديدن

الاعراب فلما جاء الاسلام نهاهم الله تعالى عن ذلك بقوله  
 ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقكم واياهم والحاصل  
 ان القتل بغير حق كبيرة قال الله تعالى ولا تقتلوا النفس التي  
 حرم الله الا بالحق والقتل بالحق كالقصاص والقتل بالردة والرجم  
 (والقذف) اي قذف المؤمنة المحضنة وهي اذا كان بفتح الصاد  
 يكون المراد التي احضنها الله تعالى وحفظها عن الزنا واذا كان  
 بكسرهما يكون المراد التي احضنت فرجها من الزنا واحترزنا  
 بالمؤمننة عن الكافرة فان قذفها ليس من الكبائر بل من الصغائر  
 فلا يوجب الحد وفي قذف الامة المسلمة التعذير دون الحد والتعزير  
 مفوض الى رأى الامام واذا كان المقذوف رجلاً محصناً يكون  
 من الكبائر ايضاً ويوجب الحد (وكتبتم الشهادة عند تعين الاداء)  
 قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه (١) آثم قلبه  
 وقال عليه السلام كاتم الشهادة كشاهد الزور واما اذا لم  
 يتعين عليه الاداء بل وجد شاهداً غيره لم يجب عليه الاداء فاذا  
 كتم لا يكون كبيرة (وشهادة الزور) فانه جمع بين الكذب الذى  
 يحرم فى جميع الاديان وبين اضرار المسلم فيكون حق الله تعالى  
 وحق العبد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع  
 والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ٢ وقال فى مدح  
 مجتنبيها والذين لا يشهدون الزور الآية وقال عليه السلام لعن الله  
 من شهد الزور وقال ان شاهد الزور لا يبرح عن مكانه حتى يوجب الله  
 به النار والزور بضم العجمة الكذب وفتحها الميل (واليمين  
 الغموس) وهو خلف الرجل على الماضى متعمداً الكذب بان  
 يقول والله فعلت كذا او ما فعلت وهو يعلم انه ما فعله ان فعله سمي  
 به لانه يغمس صاحبه فى النار او فى الاثم وقد قيل اليمين الغموس  
 تدع الديار بلا قعى وموجبه ان يقول استغفر الله فقط (والغصب

طه لعل وجه  
 تأمل ان الحصر  
 وعجلوا زكوة  
 باهلا بكونه رجساً  
 ان علم حرمة  
 ن الحرة لا يستلزم  
 رجسية والجهل  
 لا يستلزم الكفر  
 انه يجوز ان يكون  
 بض الاشخاص  
 ن معتقد الرجسية  
 كن اخوان السوء  
 لغوا فى ذكر منافع  
 رفع فيه اول مرة  
 رة نفرة ثم لما اعتاده  
 ن قلب طبيعته  
 تحولت جبلية  
 غلبت الشهوة  
 كسبية على النفرة  
 جبلية وانقلاب  
 لنفرة الى الشهوة  
 كثر من ان يحصى  
 اي نبيذ التمر

والزبيب اذا اشتد  
اذ قبل الاشتداد  
لا حرمة فيها  
وينبغي ان يقيدا  
بكونهما بعد الطبخ  
ليحتمل اعتقاد  
التحريم كما قال محمد  
رح وبه يفتى كما  
صرح به في المتن  
واعتماد الحل كما  
قاله ابو حنيفة وابو  
يوسف رحمهما الله  
ثم الخلاف فيما قبل  
السكر فضمير تحريمه  
وتحليله راجعان  
الى شرب النبيذ  
المشتد المطبوخ  
قبل السكر واما السكر  
وان كان من طريق  
خلاف فحرام  
اجماعاً كما في الدرر  
وانما قلنا ليحتمل  
اعتقاد التحريم لـ  
لان النبي منهما بعد  
الاشتداد حرام  
اتفاقاً كما هو الظاهر

بمقدار نصاب السرقة) وهو مقدار عشرة دراهم على ما سبق  
أنفاً (من غنى) متعلق بغصب (ومن فقير مطلقاً) أي سواء كان  
مقدار النصاب أو لا يعني إذا كان الغصب من فقير يكون كبيرة  
ولا يشترط كونه مقدار النصاب قال العلقمي في شرح الجامع  
الصغير شرط القاضي أبو سعيد الهروي في كون الغصب كبيرة  
ان يبلغ نصاباً واطلق ذلك جماعة لكن المناسب الفرق بين كونه  
من الغنى وبين كونه من الفقر كما فعله المص (والفرار من الزحف  
بغير عذر) والزحف الجماعة الذين يزحفون الى العدو أي يمشون  
اليهم بمسقة والتولى من وجوه الكفار يوم الزحف كبيرة اذا  
لم يزد عدد الكفار على مثلي المسلمين الا تحرفاً لقتال او تحييراً الى  
فئة قال الحدادي \* لما نزل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون  
يغلبوا مائين الآية كان عليه السلام يبعث المسلمين على ان يقاتل  
الرجل منهم العشرة من الكفار والمائة منهم الالف كما امرهم الله  
تعالى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى صح الآن خفف الله عنكم وعلم  
ان فيكم ضعفاً أي الآن هون الله تعالى عليكم وسهل الامر اليكم  
فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائين يعني ان نفوسكم تضعف  
عن مقاومة عشرة امثالها ف تخفف عنكم و اوجب على كل واحد منكم  
ان يثبت للمائين وضمن له النصر عليهما قال محمد في السير الكبير اكره  
للرجل من المسلمين به قوة ان يفر من الرجلين الكافرين واكره  
للمائة ان يفر من المائتين والالف من الفين ولا بأس بان يفر الواحد  
من الثلاثة والمائة من ثلث مائة واذا كان من المسلمين اثني عشر الفا  
فليس ينبغي ان يفر واحد من المشركين واو كانوا اكثر من ذلك وقد قالوا  
ان الواحد اذا لم يكن فيه سلاح لا بأس بان يفر من اثنين معهم سلاح  
قال ابن عباس رضي الله عنهما من فر من اثنين فقد فرو من فر من ثلاثة لم يفر  
وهذا اذا كان للمسلم الواحد السلاح والقوة وذكر محمد ان رجلاً

عبارات المتون  
المشهورة

لعل الفرض  
من نقله بيان ان الحل  
مفيد بالطبخ لا بيان  
من افنى بالحل ان  
الاولى ح بيان حله  
عند ابي حنيفة و ابي  
يوسف رحمهما الله  
ثم انه لا يلزم من عدم  
افناء محمد بن مقاتل  
بحرمته ان لا يكون  
الفتوى على الحرمة  
قال في الملتقى والكل  
حرام عند محمد ر ح  
وبه يفتى ومراده  
من الكل النبيذ  
والبعض الآخر  
من الاشربة كذا  
ه وطرب نسخه  
الطرب بالتحريك  
خفة تعرض الانسان  
من شدة الحزن  
او من شدة السرور  
اخترى

لو حل على الف من المشركين وهو وحده لم يكن بذلك بأس اذا كان  
يطمع في نجاة او كان يطمع في نكابة المشركين وكذا اذا لم يطمع  
فيهما ولكن يرهب بذلك العدو او يجرئ المسلمين عليهم بذلك  
حتى يصنعوا بمثله لا بأس ايضا انتهى ما ذكره الحدادى ( واكل  
الربوا ) قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وقال يمحى  
الله الربوا ويربى الصدقات والربوا معلوم فى كتب الفقه لا يلزم  
تفصيله ( واكل مال اليتيم ) قال الله تعالى الذين يأكلون اموال اليتامى  
ظلمنا انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا قيل انه سبب  
لسوء الخاتمة نعوذ بالله تعالى من ذلك وفى اختيارات النقاية  
قال ابو عبد الله البلخى سمعت الحسن بن مالك يذ كر عن ابي يوسف  
رحمه الله انه قال الدخول فى الوصية اول مرة غلط وفى الثانية  
خيانة وذكر عن غيره انه قال وفى الثالثة سرقة وقال محمد بن  
ابى مالك البلخى لو كان الوصى عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
لم ينبج من الضمان لكنهم قالو لو كان الوصى محتاجا فله ان يأكل  
من مال اليتيم بقدر ما يستغنى به ولا يجوز اكثر من ذلك  
لقوله تعالى فليأكل بالمعروف يعنى بقدر الحاجة من غير اسراف  
قال ابو نصير اكل المعروف اذا اطعمه الحاكم وان لم يطعمه فلا وقيل  
يعنى لياكل مال نفسه بالمعروف ولا يسرف فيه حتى لا يحتاج الى  
مال اليتيم \* وقيل ان يأكل بطريق القرض كاجاز الاكل  
من مال الغير عند الضرورة ودفع قيمته وقيل انه ان يأكل بقدر  
ما عمل فى ماله وجاء عن عمر رضى الله عنه انه قال انا فى مال الله  
كوصى اليتيم ان استعنت استعفت وان افقرت اكلت ( ٢ )  
وقيل لا يجوز له ان يأكله وقوله تعالى فليأكل بالمعروف منسوخ  
بقوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما الآية وفى  
النوازل قال نصير الوصى ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه

في حاجته قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الوصى محتاجاً  
لان الله تعالى قال ومن كان غنياً فليستغفف ومن كان فقيراً  
فليأكل كل بالمعروف انتهى (والرشوة) قال النبي عليه السلام  
لعن الله الراشي والمرتشى والرائشي وهو من يكون واسطة  
بينهما وفي فتاوى قاضي حان الرشوة على وجوه \* احدها \*  
الرشوة اذا تقلد القضاء فهو حرام من الجانبين \* والثاني \* الرشوة  
الى القاضي ليقضى له وهو حرام ايضاً من الجانبين سواء كان  
القضاء بحق او بغير حق \* والثالث \* الرشوة لخوف على نفسه  
او ماله وهذا حرام على الآخذ غير حرام على الدافع \* والرابع \*  
الرشوة لتسوية امره عند السلطان حل للدافع دفعها ولا يحل  
للاخذ اخذها (وعقوق الوالدين) اي الاصلين وان عليا كذا  
فسرهما المناوي في شرح الجامع الصغير وعقوبتهما بان يفعل الولد  
ما يأتان به وزاد في الجامع الصغير قيد المسلمين لان عقوق  
الوالدين الذميين فيما لا يخالف الشريعة من الصغيرة وقال الفاضل  
اللارى الظ ان المراد عقوق احدهما وايراد التثنية لان  
من عاق احدهما من شأنه ان يعاق الآخر قال الله تعالى وقضى  
ربك ان لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احساناً وقال ان اشكرلى  
ولو اديك الى المصير \* وفي الخبر يقول الله فوهزنى لو ان  
العاق للوالدين لقينى باعمال الدنيا جميعاً لم اقبلها منه حتى  
يرضى والديه \* وقال عليه السلام والذي بعثنى بالحق نبياً  
ان العاق لو اديه لا يجدر مح الجنة الا ان يتوب وقال ان بر الوالدين  
وصلة الرحم وحسن الجواب يزدن في الآجال ويكثرن في الاموال  
ويعمرن الديار \* قيل ان الحسين بن على رضى الله عنهما كان يأكل  
مع الناس ولا يأكل مع ابو به فسئل فقال اخاف ان تسبق يدي  
ففقتهما ه (وقطع الرحم) قال الله تعالى في الحديث القدسي رحم

ه هذا القيد غير  
مختص بهذه الاشربة  
بل اذا شرب الماء  
او غيره من المباحات  
بلهو وطرب على  
هيئة الفسق  
حرمت درر  
لما شرط صاحب  
الهداية في جواز  
شرب النبيذ عدم  
قصد اللهو والطرب  
ايده بما نقله من ابى  
بكر قال في الملتقى  
والخلاف في شرب  
النبيذ وحرمة انما  
هو عند قصد التقوى  
واما عند قصد  
التلهى فحرام اجاماً  
ساجقلى زاده  
٧ والمراد من الحضور  
اعتياده لان المص  
سبعده الجلوس مع  
فاسق من الصغار  
والشارح يقيد هناك  
الجلوس بساعة

من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته وباقي حكمه مذكور في  
المطولات ( والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً )  
قال النبي عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار  
وهو حديث متواتر لا شبهة فيه اصلاً قال الامام النووي في شرح  
مسلم\* ثم اعلم ان تعمد وضع الحديث حرام باجماع المسلمين الذين يعتد  
بهم في الاجماع وشذت الكرامية الفرقة المبتدعة فجوزوا وضعه  
في الترغيب والترهيب والزهد وقد يسلك مسلكتهم بعض الجهلة  
المتوسمين بسمة الزهاد ترغيباً في الخبر في زعمهم الباطل وهذه  
غباوة ظاهرة وجهالة متنادية وكفى في الرد عليهم قول رسول الله  
عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار انتهى  
وقال الامام المزبور في موضع آخر من شرح مسلم\* ثم اعلم انه لا فرق  
في تحريم الكذب على النبي عليه السلام بين ما كان في الاحكام ومالا  
حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواظ وعبر ذلك فكله حرام من  
اكبر الكبائر وافبح القبائح باجماع المسلمين الذين يعتد بهم في  
الاجماع خلافاً للكرامية وهي الطائفة المبتدعة ففي زعمهم الباطل  
انه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب والزهد وتابعهم  
على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون انفسهم الى الزهد  
وشبهة زعمهم الباطل انه جاء في رواية من كذب على متعمداً ليضل  
به فليتبوأ مقعده من النار وزعم بعضهم ان هذا كذب له لا كذب  
عليه عليه السلام فاجاب العلماء عن الحديث الذي تعلقوا به باجوبة  
احسنها واحضرها ان قوله ليضل به زيادة باطلة اتفق الحفاظ  
على ابطاله والثاني ان اللام في ليضل ليست لام التعليل بل هي  
لام الصيرورة والعاقبة ومعناه ان عاقبة كذبه ومصيره الى الاضلال  
به\* واما قولهم هذا كذب له فجهل منهم بلسان العرب وخطاب

مع اهل الذنب  
مرتبة الذنب  
بالبداهة ساجتلى  
(هـ) في ايمانهم دون  
المنافقين او مع الذين  
لم يخلفوا او مع الذين  
صدقوا في دين الله  
نية وقولا وعملا  
مدارك

(ك) لعله استدلال على  
كون الحضور مع  
اهل السيئة من  
الكبيرة لان الحضور  
مع اهل السيئة  
تقليد اياهم واقتداء  
بهم في الموقوف  
بالمجلس الخاص لهم  
وهذا بمنزلة الكبرى  
وتقرير الاستدلال  
ان الحاضر معهم  
مقلد اياهم وللقلد  
اياهم حكمهم وانما  
قلت بمنزلة الكبرى  
لانه متضمن للكبرى  
لالانه عينهما  
ساجتلى زاده

الشرع فان كل ذلك عليهم لاهليه عليه السلام \* ثم اعلم انه يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا او غلب على ظنه وضعه فمن روى حديثا وعلم او ظن وضعه ولم يبين حال روايته ووضعها فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ويدل عليه ايضا حديث من حدث على بحديث يرى انه كذب فهو احدا الكاذبين ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية حديث فان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله عليه السلام كذا او فعل كذا ونحو ذلك من صيغ الجزم وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او امر او نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم بل يقول روى عنه كذا او جاء عنه او يروى او يذكر او يحكى او يقال او بلغنا وما شبهه انتهى ما ذكره النووي (والافطار في رمضان عمداً بلا استحلال) واذا كان عن استحلال يكون كفراً نعوذ بالله من ذلك (وتخسير كيل او وزن) قال الله تعالى \* ويل للمطففين ٢ الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون الآية (وتقديم صلوة مكتوبة على وقتها عمداً تأخيرها) اي المكتوبة (عنها) اي وقتها عمداً ايضا واما اذا لم يكونا عن عمد فلا بأس به وهو ظاهر (وترك الزكاة) اي منعها بلا استحلال قال الله تعالى ويمنعون الماعون قيل هي الزكاة قال عليه السلام مانع الزكاة ملعون روى ان ثعلبة ه كان في اول امره من فقراء الصحابة وذهادهم فلما دعا رسول الله لغنائهم بالخاحه وابرامه يسر الله له الغنا وحصل له من الاغنام وسائر المواشى مقدار ما يعسر ضبطه وعده فلما نزل آية الزكاة ارسل رسول الله عليه السلام الى القبائل جامعى الزكاة فلم يمثل ثعلبة امره ومنع الزكاة فلما وصل خبره الى رسول الله عليه السلام لعنه ونزل في حقه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتينا من فضله لنصدقن به

ويقول انما قلنا بساعة لان الجلوس معه اذا كان معتادا له يكون كبيرة على ما قال في اول الكبار اقول لعل تنكير حضور هنا للتكثير ولهذا ذكر فيما سبأنى معرفا انما كان الحضور معهم كبيرة لان الحضور معهم وكون اليهم وقد وعد على ادنى الميل اليهم بالنار في قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وكما وعد بالنار فهو كبيرة على القول المختار لكن ينبغي ان يفسر اهل السيئة هنا باهل الكبيرة لان الحضور مع اهل الصغيرة كيف

الآية ثم لما سمع ثعلبة ما قال النبي عليه السلام في حقه والآية التي  
نزلت في حقه اخرج زكوة امواله واتى بها الى رسول الله ٧ فلم  
يقبله حتى قبض ثم اتى بها الى ابي بكر الصديق فلم يقبله حتى توفي  
ثم اتى بها الى عمر رضى الله عنه فلم يقبله ايضا ثم مات على ذلك في  
اول خلافة عثمان رضى الله عنه ( وتأخير الصوم عن وقته بلا عذر )  
الظ ان قوله والافطار في رمضان عمدا يغنيه \* اللهم الا ان يقال  
المراد من قوله والافطار في رمضان انه لو افطر يوماً عمداً بلا  
استحلال وبلانية ان يصوم بعد الشهر يكون مرتكب كبيرة ومن  
قوله هنا وتأخير الصوم عن وقته انه لو اخر صوم شهر رمضان  
كله عن الشهر بلا عذر بنية ان يصوم بعد رمضان يكون مرتكب  
كبيرة ايضاً ( وترك الحج مستطيعاً ) بلا استحلال اذامات ولم يحج  
قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن  
كفر فان الله غنى عن العالمين وقال رسول الله عليه السلام من مات  
ولم يحج فليمت ان شاء بهودياً وان شاء نصرانياً ( وضرب المسلم ظلماً )  
والوعيد في حق الظالم اكثر من ان يحصى واشهر من ان يذكر  
( وسب واحد من الصحابة لان الله تعالى عظمهم واثني عليهم في غير  
موضع من كتابه حيث قال والسابقون الاولون من المهاجرين  
والانصار الآية وقال يوم لا نحزى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم  
يسعى بين ايديهم وبايمانهم الآية وقال والذين معه اشداء على الكفار  
رحماء بينهم زينهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وقال  
لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الى غير ذلك  
من الآية الدالة على عظم قدرهم وكرامتهم عند الله تعالى على ان  
الرسول عليه السلام قد احبهم واثني عليهم في احاديث كثيرة قال عليه  
السلام الله الله في اصحابي لا تتخذوهم غرضاً من بعدى فمن احبهم فحبي  
احبهم ومن ابغضهم فببغضى ابغضهم وقال خير القرون قرني ثم الذين  
يلونهم الحديث وقال لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل

١ ولا تركتوا الى  
الذين ظلموا ولا  
تميلوا اليهم بادن  
ميل فان الركون  
هو الميل اليسير  
كالترى زينهم  
وتعظيم ذكرهم  
( فتمسككم النار )  
بركونهم اليهم واذا  
كان الركون الى  
من وجد منه ما  
يسمى ظلماً كذلك  
فاظنك بالركون  
الى الظالمين اى  
الموسومين بالظلم  
الحق قاضى  
اسناد الاثم الى  
القلب لان الكتمان  
يقرفه ونظيره  
العين زانية والاذن  
زانية اول لبالبغة  
فانه رئيس الاعضاء  
وافضلها اعظم  
الافعال قاضى  
اى مالم يتعلق به

احد ذهباً ما بلغ مد احدهم ولا نصفه الى غير ذلك من الاحاديث  
 واصحاب رسول الله عليه السلام فريقان مهاجرون وهم  
 تركوا اوطانهم واموالهم واولادهم واختاروا الله ورسوله  
 واكثرهم شهدوا المشاهد مع رسول الله عليه السلام وانصاروهم  
 بذلوا اموالهم وبيوتهم لرسول الله والمهاجرين واختاروا الله  
 ورسوله وشهدوا المشاهد معه فيكون سبهم كبيرة اى كبيرة بل يكون  
 سب بعضهم كفر كسب الشيخين وقذف عائشة رضى الله عنها  
 اجمعين ( والوقعة في العلماء او حجة القرآن ) بما يعلنون او يسرون  
 اذا سمعوا واذا لم يسمعوا يكون صغيرة والمراد بالوقعة ذمهم  
 وغيبتهم قال عليه السلام لحوم العلماء مسمومة وحجة القرآن في حكمهم  
 ( والسعاية عند ظالم ) اى سعاية رجل مسلماً عند ظالم ويدخل  
 في عموم قوله تعالى ويسعون في الارض فساداً ( او الدياثة ) وهو  
 ان يجد مع امرأته او محرمة رجلاً يفعل بها الفاحشة فيسامح  
 نعوذ بالله تعالى من ذلك ( والقيادة ) وهو ان يكون واسطة  
 بينهما ويقال له بالتركي بزونك لك كما ان الدياثة يقال لها بالتركي  
 كيديلك ( وترك قادر امر بالمعروف او نهى عن المنكر ) اى نهى  
 عن الحرام قال الله تعالى في ذمهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه  
 لبئس ما كانوا يفعلون وقال عليه السلام من رأى منكم منكراً  
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع فبقلبه وذلك  
 اضعف الايمان وقال ابو بكر الصديق رضى الله عنه ما من قوم  
 عملوا بالمعاصي وفيهم من يقدر ان ينكر عليهم وان لم يفعل الا يوشك الله  
 ان يعذبهم بعذاب من عنده كما قال الله تعالى واتقوا فنة لاتصين  
 الذين ظلموا منكم خاصة وقال عليه السلام لتأمرون بالمعروف  
 وتنهون عن المنكر اوليسلطان الله عليكم اميراطالما لا يوقر كبيركم  
 ولا يرحم صغيركم ويدعو بخياركم فلا يستجاب لكم دعاؤهم وقال

ملك تقليداً او رجماً  
 بالغيب قاضى  
 قيل انه مخصوص  
 بالعقائد وقيل  
 بالرضى وشهادة  
 الزور قاضى  
 ٢ اى كان كل  
 واحد منها مسؤولاً  
 عن نفسه يعنى عما  
 فعل به صاحبه  
 قاضى  
 ع جمع بلقع او تسر  
 وصومر خالى  
 وخراب لغة  
 (ص) وانما قال على  
 الماضى لان الخلف  
 على المستقبل تسمى  
 منعقدة وحكمها  
 وجوب الكفارة  
 ان حدث وانما قال  
 متعمداً الكذب  
 لانه لو لم يتعمد  
 الكذب بان خلف  
 على امر ماضى  
 يظنه كما قال وهو

عليه السلام اوحى الله الى يوشع بن نون اني مهلك من قومك اربعين  
 الفامن اخياركم وستين الفامن اشراركم فقال يارب هو لاء الاشرار فإ  
 بال اخيار فقال انهم لم يغضبوا بغضبي واكلوا معهم وشاربوا  
 معهم وجالسوا معهم وقيد بقوله قادر لانه اذا لم يقدر فلم يأمر  
 ولم يمه لا يكون كبيرة (وكالسكر) الظ والسكر (تعلموا وتعلموا وعملوا)  
 السكر اظهار امر خارق للعادة من نفس شريرة خبيثة بمباشرة  
 اعمال مخصوصة ويجرى فيه التعلم والتلذذ كذا في شرح المقاصد  
 فيخرج منه المعجزة والكرامة اذ صدورهما من نفس خيرة لامن  
 نفس شريرة ولا تعلم فيهما وكذا الشعبذة اذ لا شرف فيهما وكذا  
 الاستدراج لانه لا تعلم فيه واما الاعتقاد (ع) فكفر وكذا  
 العمل به ولا خلاف في كونهما كفراً كذا قاله ابن الكمال الوزير  
 في تفسير قوله تعالى ولكن الشياطين كفروا واذا تقرر هذا  
 فيكون قول المص او عملا ليس في محله لانه في صدد عد الكبار  
 بعد الكفر على ما اشار اليه في صدر الكلام حيث قال هي بعد  
 الكفر الزنا اهـ (ونسيان القرآن) قال الله تعالى ومن اعرض عن  
 ذكرى فان له معيشة ضنكا الآية قال النبي عليه السلام اشد  
 الناس عذابا يوم القيمة من اوتى القرآن ثم تركه ونسيه (واحراق  
 حيوان عبثا) المريض ضعيف لا يقدر على دفعه الابيه ولا خادم له  
 وقد قال النبي عليه السلام ان النار لا يعذب بها الا الله (وامتناع  
 امرأة من زوجها ظملا) اي بلا غدر شرعي حتى انهم قالوا لا يجوز  
 للرجل ضرب امرأته الا في ثلث من جملتها ترك الاجابة (واليأس  
 من رحمة الله تعالى) قال الله تعالى ولا تيأسوا من روح الله انه  
 لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون وقال عليه السلام ان  
 اليأس من روح الله اشد من الذنب الذي اذنب (والامن مكر الله  
 قال الله تعالى افامنوا مكر الله فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون

(وقال)

بخلافه فهي تسمى  
 لغواً وحكمها رجاء  
 العفو وقد قال الله  
 تعالى لا يواخذكم  
 الله بالغفوى  
 ايمانكم ما جعل  
 زاده

٨ اي يذهب بركنه  
 وبهلك المال الذي  
 يدخل فيه قاضي  
 ٢ بالمعروف واذا  
 ايسرت قضت  
 من الكشاف

ع بقدر حاجة  
 واخر سعيه قاضي  
 ج واختلف في  
 دخول الحالة في  
 الام والعم في الاب  
 في العقوق والقول  
 المعقدانه لا يدخل  
 الحالة والعم فيهما  
 اي الام والاب  
 في العقوق حكمة  
 النبوية  
 وبان تحسنوا بالوا

بالوالدين احسانا  
قاضي  
ن اختلف في  
التوبة التي توجب  
وصلها اي وصل  
الرحم فقيل لكل  
ذي رحم سواء  
كان محرما او غيره  
وقيل شرط المحرمية  
ولا يكفي كونه ذا  
رحم فقط وهو  
الاقرب الى مذهبنا  
لاشراطهم المحرمية  
فيه لعنقه اذا ملكه  
ووجوب نفقته  
مختصر حكمه نبوية  
ه قيل روى هذا  
الحديث مائتان  
من الصحابة ولم  
يوجد من الاحاديث  
ما يرويه العشرة  
المبشرة رضى الله  
تعالى عنهم غير  
هذا ابن ملك  
٢ التطفيف بالنفس  
اي النقض في الكيل

(٢) وقال عليه السلام لم يبعث الله عذابا على قوم الا لامنهم من  
عذاب الله وقلة خوفهم ولوانهم لم يؤمنوا وخافوا لم ينزل الله  
عليهم عذابه ذكر في كتب الكلام ان اليأس كفر والامن كفر  
فاللائق للمص ان لا يذكرهما في عدا الكبار على ما اشرنا اليه في بيان  
السحر وسجى من المص في آخر الرسالة ان شاء الله تعالى التوفيق  
بين ما ذكر في الاحكام وبين عدهما من الكبار هنا (واكل لحم ميتة  
او خنزير) بغير اضطرار وبغير استحلال واما اذا كان باضطرار فيجوز واذا  
كان باستحلال يكون كفرا نعوذ بالله تعالى قال الله تعالى قُلْ لَا أَجِدُ  
فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا  
أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ الآية (والنميمة) قال رسول الله عليه السلام لا يدخل  
الجنة نمام (والغيبة لمن لا يتظاهر بفسقه) قال الله تعالى وَلَا يَغْتَبِ  
بَعْضُكُم بَعْضًا الآية وقال النبي عليه السلام من ذكر من اخيه  
شيئا هو فيه مما اذا سمعه شق عليه فقد اغتابه وان ذكره بما ليس  
فيه فقد بهته وهو اعظم وزرا من الغيبة وقيد لقوله لمن لا يتظاهر  
بفسقه لان غيبة من تظاهر بفسقه لا تكون كبيرة بل لا تكون ذنبا  
اصلا اذا نوى (ه) بغيبة رجوعه عن الفسق باستماع غيبته قال  
النبي عليه السلام لا غيبة لفاسق اى لفاسق تظاهر بفسقه والظان  
قوله لمن لا يتظاهر بفسقه قيد للغيبة ولو جعل قيدا للنميمة والغيبة  
كليهما لكان اولى لانه اذا نوى من تظاهر بفسقه لحكم لا يكون كبيرة  
(والقمار) وهو حرام رجس وقد فسر بعض المفسرين قوله تعالى  
والميسر بالقمار والسرف وهو خرج مال مقدار ما يمكن ان يعيش  
بدونه قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ وقال خَطَابًا لحبيبه  
وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وقال ايضا وَلَا تَجْعَلْ  
يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ (٧) مَلُومًا  
محسورا (والبغي في الارض بالفساد) في المال والدين قال الله

تعالى انما جزاء الذين ( ح ) يحاربون الله ورسوله  
ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع  
ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض الآية  
( وعدول الحاكم عن الحق ) قال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل  
الله فاولئك هم الكافرون والآية متأولة يعني من لم يحكم بجميع  
ما انزل الله فح لانه في كفره واما اذا عدل عن الحق في البعض  
لهوى نفسه بغير استحلال يكون صاحب كبيرة ( والظهار ) وهو  
ان يقول لامرأته انت على كظهر امي او ما شبهه قال الله تعالى والذين  
يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الآية وبقاى  
حكمه والظهار وكفارته مذكورة في كتب الفقه ( وقطع الطريق  
على المسلمين ) ويدخل هذا في عموم قوله تعالى انما جزاء الذين  
يحاربون الله ورسوله الآية وحكمه مذكور في كتب الفقه لا يلزم  
تفصيله هنا ( وادمان الصغيرة ) قال النبي عليه السلام لا صغيرة  
مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار ( والامانة على المعاصي ) قال  
الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
واتقوا الله ان الله شديد العقاب\* والمراد بالاثم الكفر وبالعدوان  
الظلم او المراد بالاثم المعصية وبالعدوان البدعة او مجاوز الحد  
ومعاونتهما سنة سيئة وضعها الشيطان فن احياها فقد احى سنة  
ابليس فصار من خزبه واعوانه انما يدعوا حزبه ليكونوا من اصحاب  
السعير واقبحها وافحشها ما يصدر عن العلماء قولاً او فعلاً والفعل  
اشد اذ يصير سبباً لاقدام الجهلة والعوام عليه فالعلماء سبب كل  
فتنة وسلاح وجرمهم كاعطاء سيف بيد قاطع الطريق اذ يقول  
الجهلة والعوام لو ام يحز هذا وكان قولهم صحيحاً لما جروا عليه  
فيكفرون ٤ وسبب الكفر ٥ كفروا لهذا قيل لوفسق العلماء  
كفروا العوام فيحصل لهم كفلان من العذاب فيجب عليهم غاية

والوزن قاضى  
ه اتى النبي صلى  
الله عليه وسلم  
وقال ادع الله ان  
يرزقنى مالا فقال  
عليه السلام يا  
ثعلبة قليل تؤدى  
شكره خير من  
كثير لانظيئه فرا  
جمعه وقال والذي  
بعثك بالحق لئن  
رزقنى الله مالا لا  
عطين كل ذي حق  
حقه فدماله فاتخذ  
غنىاً فتمت كما ينو  
الدود حتى ضاقت  
بها المدينة فنزل  
واديا وانقطع عن  
الجماعة والجمعة  
فسأل عنه رسول  
الله عليه السلام  
فقيل كثر ماله حتى  
لا يسعه واد فقال  
ويح يا ثعلبة فبعث  
مصدقين لاخذ

الوجوب ان يتركوا الذنب وان غلبهم الشيطان نعوذ بالله تعالى يلزم عليهم اخفاء جنائيتهم وتلقيهم بالتوبة سرعاً لان زلتهم زلة العالم كما ان موتهم موت العالم ويوضح ما قلنا ان العلماء قالوا اكل لحم الخنزير والميتة حرام مثلاً وما ارتكبه قطعاً فما ارتكبه العوام ايضاً قطعاً قالوا شرب الخمر والزنا حرام واللواط حرام مثلاً لكنهم ارتكبوها فارتكب العوام ايضاً فعلم من هذا ان مبدأ الفساد هو العلماء نعوذ بالله تعالى من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا (١) (والحث عليها) اي على المعاصي وهو من جلة الامانة عليها (والتغنى للناس) لا لنفسه في مكان خال وحكم التغنى وما كان جائزاً منه ومالم يحز وما كان مكروهاً منه ومالم يكن مذكور في كتب الفقه (وتغنى المرأة مطلقاً) سواء كان للناس او لنفسها في مكان خال لان مبنى امرهن على الستر والعقود في بيتها بالسكون والسكوت على ان صوتهن عورة ايضاً (وكشف العورة في الحمام) قيد اتفاق لا احترازي اي حضر الناس \* ولذا قيل يمسح بالحجر في الاستنجاء اذالم يمكنه الاستنجاء بالماء بدون كشف العورة لان ستر العورة فرض (والبخل) عن اداء واجب كزكاة وصدقة الفطر والاضحية وحق دائن وحق بايع وغيرها (واليمين الغموس) تكرار بلا فائدة (٢) (وتفضل على الشجين) يعني على ابي بكر وعمر رضي الله عنهما قال النبي عليه السلام اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر عم الامر بالاقتداء فيدخل في الخطاب على كرم الله وجهه وهو يشعر بالافضلية اذ لا يؤمر الافضل ولا المساوي بالاقتداء سيما عند قوم فضلو اعلوا اذ لا يجوزون امامة المفضول وقال النبي عليه السلام لا بى الدرداء رضى الله عنه والله ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل افضل من ابي بكر وقال في ابا بكر وعمرهما سيدا كهول اهل الجنة ما خلا

الصدقات فاستقبلهما الناس بصدقاتهم ومراشعة فستلاه الصدقة وقرأه الكتاب الذي فيه القرائض فقال ما هذه الاخت الجزية فارجمه حتى ارى رأيين فنزلت قاضي ٧ قال عليه السلام ان الله منعني ان اقبل منك فجعل يحثوا التراب على رأسه فقال عليه السلام هذا عملك قد امرتك فلم تعطني

قاضي (١٢) اي الصوم الواجب في وقت معين سوى رمضان كالنذر المعين بوقت وصوم الثلاثة الاول من العشرة التي وجبت للقارن العاجز عن دم القران حان

وقت الثلاثة قبل  
يوم النحر فلا حاجة  
الى ما ذكره الشارح  
في دفع التكرار  
وعلى تقدير ان يراد  
من الصوم ههنا  
صوم رمضان  
لنا في دفع التكرار  
وجه آخر وهو  
ان التأخير اعم من  
ان يكون بالافطار  
وبدونه بترك النية  
فيراد به الاخير  
بقريئة المقابلة  
والعذر هنا مثل  
الجنون والاعماء  
ونسيان النية  
والحيض والنفاس  
 وغير ذلك  
ساجقلى زاده  
وتسمية ترك الحج  
كفر من حيث انه  
فعل الكفرة قاضى  
وضع كفر موضع  
لم يحج تأكيده الوجوه  
وتغليظا لتساركة  
قاضى

النبين والمرسلين وقال ما ينبغي لقوم فيهم ابو بكر ان يتقدم عليهم  
غيره وقد قدمه في الصلوة مع انها افضل العبادات وقال ايضا خير  
امتى ابو بكر وعمر وقال لو كنت متخذاً خليلاً دون ربي لاتخذت  
ابابكر خليلاً ولكن شريكى في دينى وصاحبى في الغار وخليفتى  
في امتى وقال عليه السلام وقد ذكر عند ابو بكر ابن مثل  
ابى بكر كذبنى الناس وصدقنى وامر بى وزوجنى ابنته وجهزنى  
بماله وواسانى بنفسه وقال على كرم الله وجهه خير الناس  
بعد النبیین ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم الله اعلم الى غير ذلك مما  
لا ينحصر ( وقتل نفسه او اتلاف عضو من اعضائه ) اى  
من اعضا نفسه ( وهو اعظم وزراً من قاتل غيره ) ذكر  
في صدر الرسالة كون القتل مطلقاً من الكبائر لكن ذكر قتل نفسه  
هنا مع دخوله فيه توطئة لقوله او اتلاف عضو من اعضائه وبقوله  
وهو اعظم وزراً من قاتل غيره واعل السر في كونه اعظم انباؤه بانه  
ليس في قلبه مرحلة ما حتى انه مارحم بنفسه فقتل وكيف يرحم بغيره  
فيستحق المقت العظيم ( وعدم استنزاه البول ) قال عليه السلام استنزهاوا  
عن البول فان مائة عذاب القبر منه وهذا الحديث عام يشمل الابوال  
كلها فتدخ به حديث العربيين لان العام يجوز نسخ الخاص به على ما علم  
في الاصول ( والمان والاذى في الصدقة ) قال الله تعالى لا تبطلوا  
صدقاتكم بالمان والاذى ( والتكذيب بالقدر واسناد افعال العباد اليهم  
عن غير ان يكون المخالف صانع فيها ) قال عليه السلام المقدور كائن  
وفي الخبر مجوس هذه الامة القدريّة ومشركوا هذه الامة  
الرافضية ( والقدر ) متبداً ( بامر ) اى بامر الله تعالى ( وتصديق  
كاهن او منجم ) الكاهن من يدعى علم الغيب والمنجم من يحكم بشىء  
بالنظر في النجوم وكل منهما كاذب قال عليه السلام من اتى كاهناً  
فصدقه فهو في الدرك الاسفل من النار وقال عليه السلام من اتى

عرافاً وسأله عن شيء فصدقه لم يقبل له صاوة أربعين يوماً أخرجه  
 مسلم \* وقال عليه السلام من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة  
 من السحر رواه أبو الدرداء وقد أشار عليه السلام بذلك إلى أن  
 علم النجوم فن من السحر والتحقيق أن السحر والكهانة والنجوم  
 والسميأ من واد واحد ويطلق على جميعها اسم السحر (والطعن  
 في الانساب) لانه يؤدي إلى هتك أعراض الناس وهو ذنب عظيم  
 وفي الخبر عرض المؤمن كدمه فإذا كان الطعن في انساب الخلق  
 كبيرة كيف يكون الطعن في نسب سيدنا وسيد جميع الأنبياء محمد  
 المصطفى عليه السلام بأن يقول قائل على ملائكة الناس ورؤس  
 الأشهاد أن أبويه كافران ذموا بالله تعالى من مثل هذا الكلام  
 الفاحش قتل الله تعالى قائله قال صاحب مجمع الفتاوى لله دره  
 والمشهور المقبول عند الجمهور أن الله تعالى أحى أبوى الرسول  
 في قبرهما فامناه ذكره القرطبي والحافظ فتح الدين وأبو حفص  
 ابن شاهين وللرحوم ابن الكمال الوزير عليه رحمة الملك القدير  
 رسالة مستقلة فيه وإيضاً للمولى الفاضل جلال الدين السيوطي  
 رسالة فيه شكر الله سبحانه ولئن سلم أن هذا مختلف فيه لكن لا يليق  
 لمن يدعى العلم أن يتفوه على ملائكة الناس على المنابر والكراسي  
 في المساجد والجوامع بكلام يورث النقص في نسب سيد الأنبياء  
 بل الخرى الأليق أن يختار الطرف الآخر صيانة لسان نبينا  
 عليه السلام وقد انشد ابن الكمال عليه رحمة الملك المتعال أياً  
 فيه وهي هذه \* حي الله النبي مزيد فضل على فضل \* وكان به لطيفاً  
 فاحي أمه وكذا أباه لا يمان به فضلاً منيفاً فقد ورد الحديث فخذه وإن  
 كان الحديث ضعيفاً (والذبح لمخلوق) إذا ذبح شاة لقوم كبير  
 أو ضعيف يكون متية وكذا إذا ذبح لروح نبي أو ولي يكون متية  
 أيضاً لكن إذا ذبح شاة حين قدوم كبير أو ضعيف لرضا الله تعالى

٩ الأعراس والسب واحد  
 وهو التكلم في عرض  
 الإنسان بما يعيبه  
 قهستاني  
 ٧ أي هم الذين صلوا  
 إلى القبلتين أو الذين  
 شهدوا بدرا والذين  
 اسلموا قبل الهجرة  
 قاضي  
 ٢ الفرض بالفتحتين  
 أوق اتدقري نشان  
 اخ  
 م أي هدفاً بالكلام  
 القبيح أي محل طعني  
 ساجقلى زاده  
 ٥ أي حفظ القرآن  
 إذا لم يفهموا ما فيه  
 من الأحكام وما إذا  
 فهموا فهم من أفضل  
 العلماء كذا  
 ه أي اضعف  
 فعل أهل الإيمان  
 وقال في شرح مسلم  
 أي أقله ثمرة شرح  
 مصابح

وذكر اسم الله تعالى عليه لا يلزم شيء فيكون طاهراً وكذلك اذا نبح شاة  
لرضاء الله تعالى وذكر اسم الله تعالى عليه لكن وهب ثوابه لنبي من الانبياء  
او ولي من الاولياء يكون ايضاً طاهراً ولا يلزم شيء احفظ ما نقول ولا تنظر  
الى قول من لا يفرق الغث من السمين ولا الهيجان من الهيجين  
(واسباب الازار خلاء) اي للتبكر قال النبي عليه السلام ان الله  
لا ينظر من يجر ازاره بطراً على انه لا يأمن من التجسس والتجسس  
فاللائق للمؤمن ان يحتنبهما (وحمل ولده الى ضلالة) قالوا ينبغي للمؤمن ان  
يؤدب ولده باحسن تأديب حتى اذا بلغ نعما بالصلوة وفي الخبر مروا  
صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعاً واضربوهم اذا بلغوا عشرة فيكون  
حمله الى الضلالة ضلالة وكبيرة (وسن سنة سيئة) الظ ان لفظ سن  
مصدر مضاف الى سنة معطوف على ما قبله \* قال عليه السلام من سن  
سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيمة من غير ان  
ينقص من اوزارهم شيء (والاشارة الى اخيه بحديدة ولو بالهزل  
واللطيفة) قال عليه السلام من اشار الى اخيه المسلم بحديدة فان  
الملائكة تلعنه قالوا قيد المسلم اتفاق حتى لو اشار الى ذمي بحديدة  
يدخل تحت الوعيد ولهذا قال المص الى اخيه ولم يقيده بالمسلم (والجدال  
والمراء بغير حق) وفي الخبر الجدال بغير حق يطفى الايمان نعوذ  
بالله تعالى من ذلك (وخصاء العبد وقطع شيء من اعضائه) لانه  
مثله وهي منية (وتعذيبه) اي تعذيب العبد لان تكليف عبده بما لا  
يطيقه منهي فكيف تعذيبه فيكون كبيرة (وكفران نعمة المحسن)  
قال النبي عليه السلام شكر المنعم على المنعم عليه واجب فكفرانه  
يكون ترك الواجب فيكون كبيرة \* قال النبي عليه السلام لا يشكر الله  
من لا يشكر الناس (ومنع فضل الماء) قال النبي عليه السلام لا تمنعوا  
فضل الماء الحديث ولانه بخلة وجزاء البخل نار (والاحاد في  
الحرام) اي الذنب ولو صغيرة والكبيرة فيه تكون كبيرتين ٦  
(والخمس والتجسس) قال صاحب القاموس الخمس بالحاء

م واتقوا ذنبا يعمكم  
اثره كاقرار المنكر  
اظهركم والمداهنة  
في الامر بالمعروف  
وافتراق الكلاءة  
والتكاسل في الجهاد  
قاضي  
كوالعمل بالسحر كفر  
قالوا وكذا تعلمه  
للعمل به ايضاً  
كفرو وتعلمه لاجتنابه  
ليس بكفر \* كواشي  
وكذا في المعالم  
(لا) فعلى هذا المنقول  
التعلم الذي ليس  
بكفر بل كبيرة  
هو التعلم الذي  
لابنية العمل  
ولابنية الاجتناب  
ساجقلى زاده  
(ع) اي الاعتقاد  
التأثير منه كذا  
في الطريقة المحمدية  
(هـ) لانه لا مؤثر  
في شيء في السماء

المهمة الاستماع لحديث قوم وهم له كارهون والتجسس بالجسيم  
تفحص الاخبار التي لاتعينه \* قال النبي عليه السلام من استمع الى  
حديث قوم وهم له كارهون صب في اذنيه آلائك يوم القيمة وقال  
عليه السلام من حسن اسلام المرأ تركه ما لا يعنيه (واللعب بالنرد)  
لعب معروف (والطالب) لعب ايضاً (والمنقلة) بفتح الميم  
وسكون النون وفتح القاف واللام وفي آخرها هاء لعب معروف  
ايضاً قال النبي عليه السلام من لعب بالنرد فقد لطم يده بدم الخنزير  
(وكل لهو مجمع على تحريمه) قال النبي عليه السلام كل لعب حرام  
الا ثلاثة اللعب بامرئته واللعب بفرسه واللعب بالرمي (وعدا العلاءي  
في منظومة اكل الحشيش) المسمى بين الناس بالاسرار (من الكبار  
وقد ذكرنا حكمه بالتفصيل في شرحنا لملتقى الابحار المسمى بالقراء  
بحيث لا مزيد عليه ان شئت فراجعه (وقول المسلم للمسلم يا كافر)  
قال النبي عليه السلام ايمارجل قال لاختيه المسلم يا كافر فهو عند الله  
كافر الا ان يتوب وقوله للمسلم احتراز عن الذمي لان المسلم اذا قال  
له يا كافر يكون مرتكب صغيرة اذا كان يتأذى به على ما سيجي ان  
شاء الله تعالى (وعدم العدل بين النساء) اي نساءه (بالقسم)  
بفتح القاف لانه يجب فيه العدل وترك الواجب كبيرة والبكر والتيب  
والجديدة والعتيقة والمسلمة والكتابية فيه سواء وللامة والمكاتبه  
وام الولد والمديرة نصف ما للجرة \* قال صاحب النقاية اذا امر  
القاضي بالقسم بين امرأته بالعدل فلم يفعل اوجعه القاضي عقوبة  
وباقى حكمه مذكور في كتب الفقه (ونا كح الكف) ان لم يكن  
لتسكين النفس وقالوا ان كان لتسكين النفس يرجي ان لا يكون له  
ائم ووبال (ووطئ الحائض) قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى  
يطهرن (والسرور بالغلاء للمسلمين) لان الغلاء ضرر بالمسلمين  
فالسرور بها يكون سروراً بضر المسلمين وهو من علامات النفاق

والارض الا الله  
تعالى فمن اعتقد  
التأثير منه فكأنه  
جعل ذلك شريكاً  
لله تعالى في التأثير  
شرح طريقة محمد  
حواجه زاده  
ب ونسيان القرآن  
بحيث لا يقدر على  
قراءته نظراً قال  
صاحب الغنية  
المراد بالنسيان عدم  
القدرة على القراءة  
من المصحف نظراً  
لاعلى سبيل  
الاستظهار والقراءة  
عن ظهر الغيب  
فعلى هذا لا يدخل  
في الوعيد من  
حفظ سورة ثم نسيها  
بحيث يقدر على  
القراءة نظراً لا عن  
ظهر القلب كذا  
(ج) المريض استثناء  
منقطع لان احراق  
المريض للدنغ وليس  
بعبث ساجقلى زاده

او جعد

قال النبي عليه السلام لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب  
 لنفسه ويكره لاخيه ما يكره لنفسه ( واتيان البهيمية ) كان في بني  
 اسرائيل رجل يأتي البهائم فمسحه الله تعالى فيكون كبيرة غاية  
 ما في الباب ان الله تعالى رفع عن الامة المسخ والنسخ بحرمة محمد  
 المصطفى عليه السلام ( وعدم عمل العالم بعلمه ) قال الله تعالى  
 مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا  
 الآية وفي الخبر العلم بلا عمل وبال والعمل بلا علم ضلال على  
 ان العالم الذي لا يعمل بعلمه والجاهل سواء ( وعيب الطعام )  
 يعني تعيب الطعام الذي عرضه للبيع واخفاء عيبه لانه  
 من الخيل ولا يليق بالثمن الخيلة ويحتمل ان يكون معناه  
 تعيب الطعام الذي قدم امامه للاكل وعدم الايجاب به لانه  
 يوزن بالكبر ( والرقص بالرباب ) لانه من جملة اللهو المجمع على  
 تحريمه ( ومحبة الدنيا ) قال النبي عليه السلام جود العين من قسوة  
 القلوب وقسوة القلوب من كثرة الذنوب وكثرة الذنوب من طول  
 الامل وطول الامل من محبة الدنيا ومحبة الدنيا رأس كل خطيئة  
 ( والنظر ) الثاني ( الى وجه الامرء الحسن ) لانه يؤدي الى الفساد  
 العظيم ومهيج للشهوة وقال داود النبي عليه السلام في نصيحته  
 لابنه سليمان النبي عليه السلام يا بني امش خلف الاسود والاسد  
 ولا تمش خلف المرأة وقال المولى الفاضل علي افندي الشهير  
 بالخواوي فاللائق لعصرنا ان نضم اليها  
 الامرء ونقول امش خلف الاسد ولا تمش خلف المرأة والامرء  
 وانما قيدنا النظر بالثاني لان النظر الاول معفو (و) النظر (الى  
 داخل بيت غيره ) قال عليه السلام من نظر الى داخل بيت مسلم  
 حله ان يفقأ عينه ( ودخول بيته ) اي بيت الغير ( بغير اذنه )  
 لان النظر الى داخل بيت الغير اذا كان كبيرة فدخول بيته يكون

( كبيرة )

( ٢ ) بالكفر وترك  
 النظر والاعتبار  
 قاضي

( ٥ ) يفهم منه  
 انه اذا لم يوجد  
 هذه النية في صورة  
 غيبة المظهر لفسقه  
 تكون الغيبة ذنباً  
 دون الكبيرة  
 ساجقلى زاده

( ٢ ) اي مصبوبا  
 كالدم في العروق  
 لا كالكدو الطحال  
 قاضي

اي امثالهم في الشرا  
 رة لان التضجيع  
 والاتلاف مرقاضي  
 ( ٧ ) فتصير ملوماً  
 عند الله وعند الناس

بالامراف وسوء  
 التبذير قاضي

( ٨ ) اي يحاربون  
 اولياهم وهم  
 المسلمون جعل

كبيره بالطريق الاولى ثم الظاهر ان قوله بغير اذنه قيد لهما  
 لاقوله ودخول بيته فقط تدبر فكانت الكأثر على ما ذكره مائة  
 وواحد نعوذ بالله تعالى من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا  
 (واما الصغار) لما فرغ من عد الكبار شرع في عد الصغار فقال  
 واما الصغار فقال (هى النظر الى محرم) قال الله تعالى يعلم خائنة  
 الاعين وقال الله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا  
 فروجهم ذلك اذكى لهم ان الله خبير بما يضعون اى يغضوها  
 عن النظر الى ما لا يحل نظره ذلك اطهر لقلوبهم عن الوسوس  
 المظلمة للقلب (والتبكيل) اى تبكيل المحرم لاشهوة (والاستمنا)  
 لقضاء الشهوة لا تسكينها عدنا كح الكف آنفا من الكبار وعد  
 الاستمنا لقضاء الشهوة ههنا من الصغار فيتناقض \* اللهم الا ان يقال  
 فيه روايتان فى رواية من الكبار وفى رواية من الصغار فراعى  
 هاتين الروايتين (والبس) بغير شهوة (وخلوة الاجنبية) لانها  
 مؤدية الى الفساد فيلبق للمؤمن ان يجتنبها قال ابليس لا ينجو  
 منى ثلث من اتى الامير ووافق هواه فى خلاف الحق والعالم  
 المتبدع لا قطع طمعى عنه حتى يفسد قلبه بالنفاق ورجل جلس  
 مع امرأة ليس بينهما ثالث (واللعن ولو) كان (بهيمة) قال النبي  
 عليه السلام ايمان رجل لعن شيئا فلما بلغت اللعنة الى الله يقول لها  
 ارجعى الى من خرجت منه فترجع الملعنة اليه (و كذب لاحد  
 فيه ولا اضطرار) فالكذب الذى فيه حديثكون كبيرة والكذب  
 عن اضطرار لا يكون كبيره ولا صغيرة وتفصيل الكذب وما يجوز  
 منه وما لا يجوز مذكور فى المطولات (وهجو مسلم ولو) كان (تعريضا)  
 وصدقا قال النبي عليه السلام عرض المؤمن كدمه والهجو يهتك  
 عرض المؤمن فينبغى للمسلم ان يجتنبه قالوا المراد من قوله تعالى  
 والشعراء يتبعهم الغاؤون من يهجو مسلماً والا فالشعراء ليسوا

محاربينهم محاربتهما  
 والمراد به قطع  
 الطريق وقيل  
 المكابرة بالصوصية  
 وان كانت فى مصر  
 قاضى  
 (ف) او نقطع قصاصا  
 بغير صلب ان  
 افردوا القتل  
 قاضى  
 اى يصلبوا مع  
 القتل ان قتلوا  
 واخذوا المال  
 قاضى  
 بالعزم على الجماع  
 وهو مذهبنا  
 ساجقلى زاده  
 (١) من بلد الى  
 بلد بحيث لا يتمكنون  
 من القرار فى موضع  
 ان اقتصروا على  
 الاخافة وفسر  
 ابو حنيفة رح النفي  
 بالحبس واوفى الآية  
 على هذا التفصيل

بمذمومين مطلقا وفي الخبر ان الله كنزاً تحت العرش مفاتيحه  
السنة الشعراء ( والاشراف على بيوت الناس ) عدالمص  
في الكبار النظر الى داخل بيت غيره منها وهنا عد  
الاشراف على بيوت الناس من الصغار فيلزم علينا ان نقول  
ان فيه روايتين او تفرق ( ع ) بينهما ونقول ان مراده  
فيمسبق النظر الى داخل بيت غيره عمداً ومراده ههنا  
كون بيته في مكان شرف على بيت جاره فيقع نظره  
عليه وان لم يعتمد النظر ( وهجر مسلم فوق ثلاثة ايام بلا عذر )  
قال النبي عليه السلام لا يهجر المؤمن اخاه فوق ثلاثة ايام واذا كان  
بعذر يكون معذورا ( وكثرة المخاصمة بلا علم ) لانه يمت القلب  
كوكلاء القاضي لان عاداتهم كثرة المخاصمة بلا علم ( وكثره المخاصمة بعلم )  
ان لم يراع بحق الشرع) ينبغي ان يعد هذه من الكبار تدبر ( وضحك  
مسلم اختيارا ) لانه ( ه ) يمت القلب ايضا وعن هذا قيل كرجه  
( ع ) خوش آينده تراز خنده نيست خنده آينده يهوده خوش آينده  
نيست وانما قال اختيارا لانه اذا صدر عن غير اختيار بان يسمع  
ما يضحك به يكون معذورا ( والنوح ونحوه للمصيبة ) لانه  
تعالى وعد على الصبر بالمصيبة اجرا جزيا فيليق بالمؤمن  
ان لا ينوح بل يصبر فاذا نوح ولم يصبر يكون صغيرة روى انه لما مات  
ابراهيم بن النبي عليه السلام بكى النبي عليه السلام بلا صوت  
فقال بعض الصحابة يا رسول الله نهيتنا عنه وانت تبكي فقال النبي  
عليه والسلام القلب يحزن والعين تدمع اولادنا ككبارنا  
وما نهيت عنه النوح ( ولبس الرجل ثوب حرير ) روى انه عليه  
السلام خرج ذات يوم وفي يده ذهب وحرير وقال هذان حرا  
مان على ذكورا متي ( وتبخر المشاشي ) التبخر بفتح التاء المشاة  
من فوق وبعدها الباء الموحدة وبعدها الخاء الممجمة الساكنة

( وبعدها )

وقيل للتخيير والامام  
مخير بين هذه  
العقوبات في كل  
قاطع الطريق  
قاضي

( ٢ ) وهو عند  
الجمهور غلبة المعا  
صي اي الصغار  
على الطاعات وهو  
المعتمد عليه كإسائي

من المص م  
( ٣ ) اي من قولهم

في باب العون على  
المعاصي لان الطبايع

مجبولة على الميل  
الى الانباع لفعل

الغير فوق كونها  
مجبولة على الميل

الى الاتباع لقول  
الغير ومن هذا قيل

ناصر القول  
ضايح كلامه وناصر

الفعل نافذ سهامه  
فراد الشارح من

قوله اذ يصير سببا

وبعدها التاء المثناة من فوق المضمومة واخرها راء مهملة ما يقال  
بالتزكى صالتمق لانه علامة الكبر وهو منهي عنه قال الله تعالى  
لموسى عليه السلام اياك والكبرفانه لولقيني باعمال جميع خلقى  
وفي قلبه مثقال ذرة من كبر ادخلته نارى وكفى فيه قول ابليس  
انا خير منه واقتحار قارون بالمال قائلا انما اوتيته على علم عندى  
وقول فرعون اليس لى ملك مصر الاية وعن هذا عدد بعضهم الكبر  
من الكبار (والجلوس مع فاسق) ساعة وانما قلنا ساعة لان الجلوس  
معه اذا كان معتاد له يكون كبيرة على ما قال فى اول الكبار وحضور  
مع اهل السيئة (والصلوة وقت كراهة) كوقت طلوع الشمس  
وغروبها واستوائها (والصوم فى يوم منهي عنه) وهو عيد الفطر  
واربعة ايام فى عيد الاضحى وقوله منهي عنه صفة يوم فيحتاج  
الى تقدير لان ضمير عنه راجع الى الصوم فيكون تقديره \* والصوم  
فى يوم نهى الصائم عن الصوم فيه (وادخال مسجد نجاسة او مجنونا  
او صبياً تغلب تنجيسه) اى تنجيس كل واحد من المجنون والصبي  
وقوله ادخال مضاف الى ظرف المكان وقوله نجاسة مفعول به  
لقوله ادخال وفاعله محذوف تقديره وادخال شخص فى المسجد  
نجاسة (وتلطيفه ثوبه او بدنه نجاسة) لانه لا يليق بالمؤمن مثل  
هذا (واستقبال القبلة واستدبارها ببول او غائط) مطلقا عند بعض  
وفى الصحراء عند بعض (وكشف العورة بحمام) اى فى حمام (بغير  
مرئى الناس) وعن هذا \* قيل حلوة حمامه كردم ديوتراك ايمه ادب  
جاملر كوزلودرر كوزلرسنى هر كوشدن \* وانما قال بغير مرئى الناس  
لان كشف العورة فى الحمام فى حضرة الناس من الكبار كما مر  
(وكشف العورة عبثا) (٩) لان الحفظة حاضرون غير  
مفارقين وان كان فى الخلوة فلا جرم يليق بالمؤمن ان يجتنب  
عنه اذا لم يكن عن اضطرار (ووصال صائم) روى انه عليه

انه يصير سبباً لذلك  
اشد من كون القول  
سبباً له واما قوله  
اذ يقول الجهملة  
ان كان علة لقوله  
اذ يصير فهو يثبت  
شدة الفعل لا اشد  
من القول والمقصود  
ذلك وكيف يثبت  
الاشدية المذكورة  
وحاصله ان الجهملة  
يستدلون بفعلهم  
الحرام على حوازه  
ولا يخفى ان قولهم  
هذا جائز اذلى على  
الجواز ساچقلى  
زاده

(٤) هذا لا يصح  
على اطلاقه بل اذا  
كان قولهم هذا  
فى الحرام القطعى  
كذا

(٥) فيه نظر لان  
الكفر هو قصد  
السيئة للكفر لا

نفس السيئة كذا  
 (١) الحث بالفتح  
 والكسر وتشديد  
 الشاء قن در مق تر  
 غيب وتحريض كبي  
 (٢) قوله وتفضيل  
 على اه اقول ما  
 نقله الش من الادلة  
 يدل جميعاً على عدم  
 جواز تفضيل عثمان  
 رضى ايضاً بل  
 اكثره يدل على  
 عدم جواز تفضيل  
 عمر رضى ايضاً على  
 ابي بكر رضى فلعل  
 تخصيص على رضى  
 بالذكر لوقوع  
 تفضيله من الشيعة  
 دون تفضيل غيره  
 كذا  
 ه اى الحديث الوارد  
 فى الذين جاؤا  
 من عرنة واسلموا ولم  
 يناسبهم هواء المدينة  
 فاتفخت بطونهم

السلام واصل فواصل اصحابه فقال عليه السلام ايكم مثلى  
 يطعمنى ربي ويسقينى (ووطئ مظاهرتة قبل التكفير) لانه منهى عنه  
 حتى يكفر والظهار وكفارتة وسائر احكامه مذكورة فى كتب الفقه  
 (ومسافرة امرأة غير مهاجرة بغير زوج او محرم) فانها المنهى  
 عنها الامع احدهما وقوله غير مهاجرة احتراز عن المهاجرة  
 فى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه انما يجوز مسافرتها  
 الى ان وصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير زوجها او محرمها  
 (والنجش) وهو بفتح الجيم او سكونها ان يساوم سلعة لا يريد شراها  
 باكثر من قيمتها ليرى الآخر فيقع فيه لانه منهى عنه (والاحتكار)  
 (٣) قال النبي عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله  
 منه وبرئ الله وقال النبي عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر ملعون  
 وعده بعضهم من الكبائر (والبيع والسوم والخطبته) بكسر الخاء  
 المعجمة (على بيع غيره او تسوم غيره او خطبته) لان جميعها منهى عنه  
 والتفصيل فى كتب الفقه ثم انه لا يخفى ما فيه من صنعت الف  
 والنشر المرتب (وبيع الحاضر للبادى) طمعاً فى الثمن الغالى  
 زمان القحط وصورته ان البادى يجلب الطعام الى البلد فيطرحه  
 على رجل من اهل البلد لبيعه من اهل البلد بثمن غال (وتلقى  
 الركبان) وهو تلقى الجلب المنهى عنه وانما يكره اذا كان  
 مضراً باهل البلد وان لم يضر لا يكون مكروهاً فلا يكون صغيرة  
 (والتصرية) يقال صرى الشاة تصرية اذا لم يجلبها اياماً حتى  
 يجتمع اللبن فى ضرعها والشاة مصراة لانها حيلة لاتلىق بالمؤمن  
 (والبيع عند اذان الجمعة) قال الله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم  
 الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وباقي حكمه مذكور فى كتب  
 الفقه (والتفريق بين صغير وكبير محرم منه بغير ضرورة) لانه  
 منهى عنه ورد الوعيد فى حقه وقيد بقوله بغير ضرورة لانه

إذا كان بضرورة نحو أن يدفع أحدهما بجناية لا يكون صغيرة  
 ( وكتـان عيب السلعة عند بيعها ) لأنه حيلة لا يليق بالمؤمن  
 ( واقتناء كلب لغير صيد أو ما أشبهه ) من حفظ الزرع والبيت  
 لورود الوعيد في حقه وإنما قال لغير صيد أو ما أشبهه لأنه إذا كان له  
 لا يكون له اثم ( واللعب بالشطرنج ) بلا قار لأن اللعب بالشطرنج  
 جائز عند الشافعي رحمه الله مكروه عندنا فيكون صغيرة عندنا  
 قال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله إذا سلمت اليد من الخسران  
 واللسان من الهذيان والصلوة من النسيان فاللعب بالشطرنج أدب  
 بين الخلان وإنما قلنا بلا قار لأنه إذا كان به يكون كبيرة ( وبيع الخمر  
 وشراؤها للمسلم وأمساك الخمر لا تخليها ) لأنها ليست بمال متقوم  
 في حقه فيكون صغيره بخلاف شربها فإنه من الكبائر على مامر ( وسرقة  
 لقمة ) لأنه يدل على الخساسة والدنائة فيكون صغيرة والمراد  
 من اللقمة ما دون النصاب فإن سرقة النصاب كبيرة على مامر  
 ( واشترائط الاجرة على الحديث ) لأنه منهي عنه ( والبول قائماً  
 و ( في المغتسل ) اسم مكان ( والمو ارد ) أي الطريق لأن البول  
 قائماً يورث المرض ولا يأمن من الاصابة بالثوب أو لبدن  
 وفي المغتسل يورث الوسوسة على ما ورد في الخبر وفي الموارد دليل على  
 عدم ادبه وهو لا يليق بالمؤمن ( والسدل في الصلوة ) لأنه  
 من مكروهات الصلوة يقال سدل الثوب من باب طلب إذا أرسله  
 من غير أن يضم جانبه \* وقيل ان يلقيه على رأسه فيرخيه على منكبيه  
 واسدله خطأ كذا في المغرب ( والاذان جنباً ودخول المسجد كذلك )  
 أي حال كونه جنباً الأمان عذر لأن الضرورات تبيح المحظورات  
 ( والاختصار في الصلوة ) لأنه من مكروهات الصلوة كالسدل  
 ( واشتمال الأسماء فيها ) أي في الصلوة هكذا في النسخ التي  
 رأينا لكنه لا معنى له لعل النسخة الصحيحة واشتمال الصماء قال المص  
 في شرح الكنز ومن المكروهات اشتمال الصماء كما رواه أبو داود

فامرهم النبي عليه  
 السلام بأن يخرجوا  
 إلى أبل الصدقة  
 وشربوا أبو الهم  
 والبانهم كذا  
 ف لمشاركتهم  
 للمجوسني فيما اشهروا  
 به من اثبات خالقين  
 حيث يجعلون العبد  
 خالقاً لأفعاله  
 ( شرح مواقف )  
 ه الرافضية هم  
 قوم يدعون النبوة  
 لعلي يفيضون  
 الخيانة على جبرائيل  
 عليه السلام  
 وينكرون النبوة  
 على محمد عليه السلام  
 أي قاله علي  
 ملائ الناس والا  
 فهو من معتقدات  
 أهل السنة والجماعة  
 صرح به أبو حنيفة  
 رحمه الله في الفقه  
 الأكبر كذا

عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد  
فليترز به ولا يشتمل باشتمال اليهود واشتمال اليهود دهر الصماء وهو  
ارادة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد سمى بهالعدم منفذ يخرج  
يده منه كالصخرة الصماء وفسرها في المحيط بان يجمع طرفي ثوبه ويخرجهما  
تحت احدى يديه على احد كتفيه وقيده في البدائع بان لا يكون  
عليه سراويل وانما كرهه لانه لا يؤمن من انكشاف العورة انتهى  
ما ذكره المص ( والعبت فيها ) اى فى الصلوة قال المص فى شرح  
الكنز واختلفوا فى تفسير العبت فذكر الكردى انه فعل فيه غرض  
ليس بشرعى والسفه مالا غرض فيه والمذكور فى شرح الهداية  
 وغيره ان العبت الفعل لغرض غير صحيح حتى قال فى النهاية وحا  
صله ان كل عمل هو مفيد للصلوة فلا بأس به واصله ماروى عن  
النبي عليه السلام عرق فى صلوته فمسحه عن جبهته لانه كان  
يؤذنه فكان مفيداً وفى زمن الصيف كان اذا قام من السجود نفخ  
ثوبه بمنقوسه لانه كان مفيداً \* واما ما ليس بمفيد فهو العبت انتهى  
ما ذكره المص ( واستقبال ) مضاف الى مفعول والفاعل محذوف  
اى استقبال الشخص ( المصلى بوجهه ) لانه منهى عنه فيكون  
صغيرة ( والالتفات فيها ) اى فى الصلوة روى البخارى عن عائشة  
رضى الله عنها انها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات  
فى الصلوة فقال هى اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد  
وروى الترمذى وصححه عن انس رضى الله عنه عن النبي عليه  
السلام انه قال اياك والالتفات فى الصلوة فان الالتفات فى الصلوة  
هلكة فان لابد ففى التطوع لافى الفريضة ثم المذكور فى عامة  
الكتب ان الالتفات المكروه هو تحويل الوجه عن القبلة وقيده  
فى العناية بان يكون لغير عذر واما للعذر فغير مكروه وانما كرهه لغير  
( عذر )

الاسباب فلزم ان  
اللائق التجنب  
فى كل حال سواء  
كان للخلاء  
اولا واما فى الاول  
فلانه كبيرة واما  
فى الثانى فلانه غير  
مأمون من التجسس  
فالاولى تركه كذا  
( ٥ ) المرأطعن  
فى كلام باظهار  
خلل فيه وكذا  
الجدال طريقة  
( ٦ ) قال القاضى  
فى قوله تعالى ولا  
تجسسوا ولا تبحثوا  
عن عورات المسلمين  
والظاهر ان مراد  
المتن هذا لا مطلق  
التفحص فانه اذا  
لم يكن فى العيوب  
ولم يتعلق به غرض  
صحيح يكون لغواً  
والغوليس بكبيرة  
ساجقلى زاده

( هـ ) وهل يكفر  
 قائله فيه اختلاف  
 والمختار انه لو اعتقد  
 هذا الخطاب شتماً  
 لم يكفر ولو اعتقد  
 الخطاب كافراً  
 يكفر لانه اعتقد  
 الاسلام كفراً كما  
 في العمادى قهستانى  
 قال البغوى فى قوله  
 تعالى الاعلى ازواجهم  
 او ما ملكت ايمانهم  
 وفيه دليل على ان  
 الاستملاء باليد حرام  
 وهو قول العلماء قال  
 ابن جرير سألت  
 عطاء عنه فقال مكروه  
 سمعت ان قوماً  
 يحشرون و ايديهم  
 حبلى فاذن انهم  
 هؤلاء واما الاستملاء  
 باليد فحرام الا عند  
 شروط ثلاثة ان  
 يكون عزياً وبه  
 شتى وفرط شهوة

عذر لانه انحرف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحرف عنها بجميع  
 بدنه فسدت فاذا انحرف ببعضه كره كالعمل القليل فانه مكروه  
 وكثيره مفسد كذا ذكره المص فى شرح الكنز ( والتكلم فى المسجد  
 بكلام الناس ) فانه منهى عنه فيكون صغيرة ( وفعل ما ليس عبادة  
 فيه ) اى فى المسجد متعلق بفعل لانه وضع للعبادة ففعل ما ليس  
 عبادة فيه يكون صغيرة ( ومباشرة الصائم زوجته وتقبيله ) اى  
 تقبيل الصائم زوجته اذالم يأمن على نفسه فاذا امن لا يضر ( ودفع  
 الزكوة من اردى المال ) لانه دليل التهاون على اداء الفرض فيكون  
 صغيرة ( والنجع فى الذبح ) بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة  
 ما يقال له بالتركى بوغقى ويحتمل ان يكون بفتح النون وسكون الخاء  
 المعجمة قال صاحب الدرر وكره النجع اى الذبح الشديد حتى  
 يبلغ النجاع وهو بالفارسية حرام مغز ( واكل السمك الطافى ) اى  
 المنقلب على وجه الماء بلا حيوة ( واكل الميت والميتة من غيره ) اى  
 من غير السمك الطافى الا ما اضطر فى حال الخمصة والصغيرة  
 ( من اللحوم واكل المشانة والغدة ) بضم الغين المعجمة ما يقال له  
 بالتركى بز ( والحياء ) مقصور الفرج والذكر ( والتسكير للحاكم عند عدم  
 تعدى السرقة ) لانه يدل على طمع الحاكم وهو منهى عنه على ما قيل  
 من طمع ذل ومن قنع شبع وفى النسخ التى رأيناها وقع لفظ السرقة  
 ولا معنى له ظاهراً والظاهر ان يقول عند عدم تعدى الارباب  
 على ما وقع فى الكتب الفقهية ❖ اللهم الا ان يقال ان لفظ السرقة  
 على وزن نصرة بالفتحات جمع سارق فيكون معناه عند عدم تعدى  
 الارباب الذين اكثرهم سراق يأخذون اموال الناس بالحيل  
 ( وانكاح المرأة المكلفة البالغة نفسها بغير اذن وليها ) لانه يتغير  
 منه الولي ويلحق الاذى به وفعل ما يؤذى الولي ذنب ( عند عدم  
 الفضل ) يعنى من غير عضل من كفوءها وغيره ( ونكاح الشغار )

وهو ان يزوج الرجل نثته لا آخر على ان يزوج الآخر اخته ويكون  
بضع كل منهما صداقاً للآخر وحكمه مذكور في كتب الفقه (وتطبيق  
الزوجة اكثر من طليقة واحدة) لانه يتخلص منها بالواحدة فلا حاجة  
الى اكثر منها فارتكابه يكون صغيرة (وتطبيق الزوجة بأشياء على  
احد الروايتين) لانه يتخلص منها بالرجعي فلا احتياج الى البائن مع  
كونه من ابغض المباحات بغير عذر اما اذا كان بعذر كان لا يأمن  
من نفسه لا يكون اثماً (وتطبيقها) اي الزوجة (في حالة الحيض)  
لانه بدعي لا مس فيه حاجة (الا في الخلع) فانه لو خالع مع زوجة في حالة  
الحيض لا يكون اثماً (وتطبيقها في طهر جامعها فيه) اي في ذلك الطهر  
لانه يؤدي الى تطويل العدة على ما ذكر في كتب الفقه (والرجعة)  
في الطلاق الرجعي (بالفعل) لان الاصل في الرجعة ان يكون  
بالقول بان يقول راجعتك وراجعت امرئتي ولان في جواز الرجعة  
بالفعل اختلاف بين العلماء وجواز الرجعة بالقول متفق عليه فلا ينبغي  
للمؤمن ان يسلك في المختلف فيه مع قدرته على المتفق (والمضارطة)  
من الضراط (فيها) اي في المجالس لانه سؤا ديب (وفي الاسفاق  
والايلاء عادة) يعني وقع في كتاب الاسفاق ان الايلاء صغيرة  
اذا كان الزوج معتاداً به وان لم يكن معتاداً بل وقع على حسب  
الاتفاق مرة لا يكون اثماً (والتفضيل بين اولاده في العتية لورود  
النهي عنه حتى قال النبي عليه السلام لمن فضل بين اولاده وقال  
يا رسول الله اشهد اني لا اشهد الا على حق (الا لعلم او صلاح)  
فان تفضيل ولد من اولاده لعلمه او صلاحه لا يكون اثماً (وترك  
القاضي التسوية) بين الحصين مجلساً واقبالاً لان القاضي مأمور  
بالتسوية فتركها يكون صغيرة الا بالقلب لانه لا اختيار له فيه  
فيكون معذوراً (وقبول جائزة السلطان ومن غلب الحرام على ماله  
والاكل من طعامه) اي طعام من غلب الحرام على ماله (واجابة  
دعوة) اي دعوة من غلب الحرام على ماله (بغير عذر) اما اذا

وان يريد به تسكين  
الشهوة لا قضاءها  
من طريقة  
(ع) حاصل  
الفرق ان المراد  
هنا كونه في مكان  
حال يمكن الاطلاع  
على بيوتهم وان لم  
ينظر والمراد فيما  
سبق النظر بالفعل  
لكن في عبارته  
زوائد فتأمل  
ساجقلى زاده  
(ه) لما جاء في بعض  
الحديث ولا تكثر  
الضحك فان كثرة  
الضحك يمت  
القلب ساجقلى زاده  
(ع) معنى البيت  
نه قدر كولو كدن  
بك خوش كلجى  
نسنه يوق ايسه ده  
بيهوده يعنى فائده سز  
كولو ك خوش كلجى  
دكلد رولى الدين

كان بعذر كان يورث ترك اجابة عداوته وعداوة مضره به لا يكون اثما  
 (والاكل من طعام ارض مغصوبة) اى من طعام نبت فى الارض  
 المغصوبة (ودخولها) اى فى الارض المغصوبة (واو) كان الدخول  
 للصلوة والمشى فى ارض غيره بغير اذنه والمثلة بمحيوان (ولو كان  
 بمية) لنهى النبي عليه السلام عنها (وقتل حربى ومرتد قبل استنابة)  
 اى قبل طلب التوبة لان المندوب او لا الاستنابة فاذا لم يتب يقتل (وقتل  
 المرتدة) لان حكمها ان لا تقتل بل تحبس حتى تتوب (وتأخير السجدة  
 الصلوتية) اى تأخير السجدة التى وجبت فى الصلوة (وتركها) اى  
 السجدة مطلقا اى سواء وجبت فى الصلوة او خارج الصلوة (وتعيين شئ  
 من القرآن للصلوة) اى لصلوة من الصلوات لو رود النهى عنه  
 ولقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن (وحل الجنابة بين عمودى  
 السرير) لمخالفة السنة والتشبيه بحمل الكفرة (ودفن اثنين  
 فى قبر واحد) لغير ضرورة للنهى عنه واما اذا كان للضرورة فلا  
 بأس فيه (والصلوة على ميت فى مسجد على رواية التحريم) واما  
 على رواية التنزيه فلا بأس بها وحكمها والقسم العقلية فيها  
 وبين ان كل قسم مذكور فى كتب الفقه (والسجود على صورة  
 وصلوته) اى صلوة المصلى (وهو) اى الصورة على التأويل  
 بالتصوير والظهور (بين يديه او بجذائه او امامه) ولا يخفى  
 غناء بعضها عن بعض الا ان يتكلف ويقال المراد بما بين يديه ان يكون  
 الصورة فى موضع سجوده وبما فى جذائه ان يكون فى الجدار  
 الذى بجذائه مقابله غير مائل الى يمينه او يساره وبما فى امامه  
 ان لا يكون خلفه سواء كان عن يمينه او يساره (وشد الاسنان  
 بالذهب) للنهى عنه (واستعمال آية الذهب او الفضة) لانها  
 حرامان (وتقبيل فم الرجال ومعانقته) للنهى عنهما (وجعل الراية  
 فى عنق العبد) للنهى عنه (وابتداء الكافر بالسلام) لقوله عليه السلام  
 (٩) هذا الدليل  
 لا يلايم وانما يلايم  
 اذا كان مؤولا  
 بقولنا فى الخلوة  
 وياباه ما قال بعيد  
 هذا فندبر محمدية  
 الاحتكار حبس  
 للغلاء مستصفي  
 المساومة برنسنه نك  
 بهاسين سويلمشوب  
 قرار لشمش كذا  
 فى اللغة  
 (٢) المراد من  
 الطافى هو الذى  
 يموت حتف انفه  
 من غير سبب فيعلو  
 فرائد  
 الراية العلم جمعها  
 رايات وراى والقلادة  
 او التى توضع فى  
 عنق الغلام الا بقا  
 قاموس  
 هكذا فى النسخ ولعل  
 الاصل فم الرجل  
 او معانقتهم م

غيبة مسلم ) لان المناسب بالمؤمن ان ينهى المعتاب عن غيبته لان  
 النهي عن المنكر واجب فالسكوت يكون اثما ( والبكاء بصوت  
 عند المصيبة ولطم الخدود عندها ) للنهي عنهما ( وامامته لقوم وهم  
 له كارهون بلا عيب به ) وامامته لقوم وهم له كارهون بعيب يكون  
 اثما بالطريق الاولى بل ينبغي ان يكون كبيرة وان لم يعدوه من جللتها  
 ( والكلام وقت الخطبة ) لقوله عليه السلام اذا صعد الامام المنبر  
 فلا صلوة ولا كلام ( ونحطى رقاب الناس في المسجد ) للنهي عنه  
 ولانه ايداء للناس ( والقاء نجاسة على سطحه ) لان سطح المسجد  
 له حكم المسجد ( والقاؤها على الطريق ) لانه ايداء للمارة ( ونومه  
 مع ولده وعمره ) اى والحال ان عمر الولد ( اكثر من سبع سنين )  
 لزيادة الاحتياط ( وقراءة القرآن جنبا وحائضا انتهى ) اى ما ذكره  
 ابو الليث السمرقندي رحمه الله ( ومنها ) اى من الصغار ( الخوض  
 في الباطل كذا كر تنعم الملك والاغنياء ) لانه يضيع العمر ليس له قيمة  
 يقضى به مافات ويدرك به ما هو ات ( والتكلم بما لا يعنيه ) اى لا يهمله  
 ( والزيادة فيه ) اى في التكلم على ما يعنيه هكذا في النسخ التي رأيناها  
 ولا معنى له والظاهر على ما يعنيه ولعل الفرق بينه وبين قوله التكلم  
 بما لا يعنيه ان المراد بالاول التكلم بما لا يعنيه من ابتداء المجلس وبالثاني  
 ان يتكلم اولا بما يعنيه ثم زاده ودخل في التكلم بما لا يعنيه على مقتضى  
 قولهم الكلام يجر الكلام تدبر \* ( والافراط في المدح ) اى في مدح  
 شخص لانه منهي عنه ( ومنها ) اى من الصغار ( التقعر في الكلام )  
 اى الدخول في القعر فيه ( بالتشديق ) وهو معروف ( والتكلف  
 في الجمع والفصاحة والتضع فيها ) اى في الفصاحته لان جميع  
 ما ذكرنا في الاخلاص ويوزن بالرياء والسمعة قال الله تعالى وما  
 امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ( والفحش والسب وبذاءة  
 اللسان ) لان جميع ذلك منهي عنه ( والافراط في المزاح ) لانهم قالوا

الافراط في المزاح يمت القلب المزاح اللطيفة وفي الخبران يعسوب  
 الموحدین علی بن ابی طالب کرم الله وجهه کان کثیر المزاح  
 حتی قال ابن عباس رضی الله عنه خطابه یا علی هذا اخرک الی  
 الرابعة وقال بعض الصحابة لولا دابة فيه ای لولا مزاح فی علی  
 لکان احسن والطف (وافشاء السر) لانه یورث التباغض  
 والتنافر (والتهاون بحق المقارن) جمع مقرون (والاصدقاء) جمع  
 صديق لانه يدل علی کفران النعمة المنهی عنه (وخلف الوعد  
 قاصداله) ای خلف الوعد (وقته) ای فی وقت الوعد وانما قال  
 قاصداله لانه اذا لم یتمد بل لزم خلفه باضطرار او بالنسیان  
 لا بأس به (والغضب بغير انتهاک حرمة الدین) لانه دلیل وجود النفس  
 الامارة ونحن مأمورون بقهرها \* واما الغضب لانتهاک حرمة  
 الدین فمدوح بل مأجور فيه (وضعف الحجة کالتهاون بترك التعرض  
 لحرمة وعرضه) لانه دلیل الدیاسة التي من الکبار علی ما تقدم  
 (وتأخیر الزکوة والحج عن اول سنین) جمع سنة (الامکان و) لکن  
 (المنقول) عن الفتوی (سقوط العدالة به) ای بتأخیر الزکوة والحج  
 (فدل) ای کون الفتوی علیه علی انه من الکبار وقد عد المص اياه  
 من الکبار فی اول الرسالة فعلم ان فيه قولین تدبر (وترک الجماعة)  
 استخفا قال النبی علیه السلام الجماعة سنة من سنن الهدی لا یتخلفها  
 الا المنافق (لامتأولا) بان یقول امام حینا فاسق اولا یقدر علی  
 قراءة القرآن بالتجوید او یقول اخاف فی الیالی والسحران  
 اذهب الی الجماعة وحده فانه ح لا بأس بتركها (وشغل  
 الطريق لو قوف او بیع او شراء) لانه ابتداء المارة وهو  
 منهی عنه (والتعصب والمداهنة) لانهما من الاخلاق السيئة  
 لا یكمل ایمان المؤمن الا بتركهما (وقول المسلم لذمی یا کافر اذا کان  
 یتأذی) ای الذمی به لانا امرنا بترك الاذی لذمی (والدعاء بمقتد

العز من العرش) لان المقعد اذا كان بتقديم العين المهمة على القاف  
يوهم تعلق عزه بالعرش وهو نقص بحسب تنزيه الله تعالى عنه  
واذا كان بتقديم القاف على العين المهمة يوهم تمكينه في مكان ويوهم  
ايضاً تعلق عزه بالعرش ويجب تنزيه الله تعالى عنهما \* والدعاء  
بحق فلان ) اى بحق نبي اوولى لانه لاحق لاحد على الله تعالى  
وعند ابي يوسف رح يجوز الاول ولا بأس للدعاء بالمأثورة كذا في  
صدر الشريعة \* ولما فرغ من عد الكبار والصغار شرع في حدهما  
فقال ( اما حدهما ) فاذا علم حد الكبيرة علم به حد الصغيرة لان  
بتعريف احد الضدين يعلم تعريف الآخر ( اختلف العلماء في حد  
الكبيرة فقال ابو اسحق الاسفرائني ) وتبعه السبكي ( الكبيرة كل  
ذنب نفياً للصغار ) يعنى قال الاستاذ كل الذنوب **ك**بيرة ونفى  
الصغار نفياً ( نظراً الى عظمة الله تعالى وشدة عقابه ومنعوه بانه ان  
يجتنبوا كبار ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) اى صغاركم فانها  
تدل على وجود الكبار والصغار دلالة صريحة فلامعنى لما قاله  
الاستاذ \* ويمكن ان يحجب عنه بما ذكره العلامة التفتازاني في شرح  
العقائد النسفية بان المراد من الكبار الكفر وجمعه بالنظر الى انواعه  
وان كان الكل ملة واحدة او بالنظر الى افراده القائمة بالمخاطبين  
بناء على قاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى  
الاحاد كما في قولهم ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم فيكون معنى  
الآية ان تجتنبوا من انواع الكفر او من افراده نكفر عنكم سيئاتكم  
اى جميع ذنوبكم فلا يكون فيها منع لما قاله الاستاذ تدبر ( وقيل  
الكبيرة مافيه ) راجع الى ما حد فبرد عليه كثير من المعاصي ( التى  
نص الشارع على كونها من الكبار وليس فيها حد كاكل الربوا  
واكل مال اليتيم والفرار من الزحف والعقوق ) اى عقوق الابويه  
( وبهتان المؤمن والقتل بناء على انه ليس فيها حد لانه ) اى الحد

( عقوبة مقدرة لله تعالى فخرج الصقاص ) يعنى يمكن ان  
يقال ان القتل في مقابلة قصاص فهل يمكن ان يقال ان القتل  
ليس فيه حد فاجاب بقوله فخرج القصاص من ان يكون  
حداً ( لانه ) اى القصاص ( للعبد ) والحد عقوبة مقدرة لله تعالى  
لا للعبد ( ولهذا ) اى لو ردد كثير من المعاصى على هذا التعريف  
( قال في الخلاصة واصحابنا لم يأخذوا به ) اى بهذا الحد للكبيرة  
( وقيل ) الكبيرة ( ما فيه حد او قتل ) اى قصاص ( فلا يرد عليه  
القتل ولكن يرد السؤال عليه ) اى على هذا التعريف كما ورد  
على ما قبله الا القتل فانه لا يرد بزيادة قوله او القتل ( وقال اكثر  
الفقهاء ) في تعريفها ( هى ) اى الكبيرة ( مانوعه ) اى بين الوعيد  
عليه بخصوصه في الكتاب والسنة ( ورجحه ) اى هذا التعريف  
( بعض المحققين بان الاوفق كما ذكره عند تفصيل الكبار ) هكذا  
في النسخ لكن المناسب لما ذكره باللام متعلقا بقوله الاوفق تدبر  
( ويرد عليه انهم عدوا النياحة من الصغار مع ورود وعيد فيها )  
اى في النياحة والوعيد فيها مذكور في المشارق والمصابيح ويمكن  
ان يجاب عنه بان الوعيد قد يكون للتهديد والازماج عنه لئلا  
يؤدى الى التلغظ بالفاظ الكفر لا التحقيق والمراد مانوعه عليه  
للتحقيق لا مجرد التهديد فتأمل حتى يظهر الحق وما في هذا الجواب  
( وهكذا كثير ) يعنى كثير من الذنوب عدوها من الصغار هكذا  
مع ورود وعيد فيها ( ووقع في جمع الجوامع والمختار ما قاله امام  
الحرمين من ان الكبيرة كل جريمة توزن بقلة اكتراث )  
اى بقلة مبالاة ( مرتكبها بالدين ورقة الديانة انتهى ) ولما كان  
الصغيرة ضد الها علم من هذا التعريف ان الصغيرة كل جريمة لا تعذب  
بذلك بل تنفى حسن الظن بصاحبها ( ويرد عليه ) اى على هذا التعريف  
( انه ) اى هذا التعريف ( شامل للصغار الخمسة ) من جملة الصغار  
فلا يكون التعريف مانعاً ولعل مراده من الصغار الخمسة التى

يشملها هذا التعريف وطىء الامة قبل استبرائها وقراءة القرآن  
جنباً او حائضاً وتأخير الزكوة والحج عن اول سنين الامكان  
والامن من مكر الله تعالى والباس من رحمة الله لان جميعها بقلته  
اكثر من تكبها بالدين ورقة الديانة فيلزم ان يكون جميعها  
كباراً وقد عدها في الصغار ويمكن الجواب عن هذا السؤال تدبر  
( نعم هو ) اى هذا التعريف ( لا يشمل ما قبله ) اى التعريف قبل  
هذا التعريف وهو قولهم الكبيرة مانوعده عليه بخصوص  
لانه يشمل على كثير من الذنوب التى عدوها من الصغار وقد  
توعده عليه كما اشار اليه بعد قوله ويرد عليه انهم عدوا البياحة  
من الصغار مع ورود وعيد لها بقوله وهكذا كثير ( وقيل ما اصر  
عليه العبد من المعاصى فهو كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة  
وحاصله ) اى حاصل هذا التعريف ( ان الكبيرة كل ذنب لم  
يتب صاحبه عنه والصغيرة كل ذنب تاب صاحبه عنه ) لقوله  
عليه السلام لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار ( ويرد  
عليه انه ) اى هذا التعريف ( يقتضى انه ) اى العبد ( اذا فعل صغيرة  
ولم يتب عنها ولكن لم يعاودها ان يكون كبيرة ) هكذا فى النسخ  
لكن العبارة الصحيحة يكون بغير ان لانه جواب اذا ولا يستقيم  
كونه جواباً لها بان تدبر ( وليس الامر كذلك ) لانه لا يصدق  
عليه انه اصر ما لم يعاودها لكن ذكر فى كتب الكلام انه اذا  
شرب خراً مرة وفى عزمه ان يشربها كلما وجد ولم يجد بعد  
من مدمن الحمر وكذلك من زنى فى عمره وفى عزمه ان يزنى كلما  
وجد ولم يجد بعد من المصرين عليها فتكون كبيرة تدبر وقديماً  
يختلج فى خلدى فى هذا المبحث شبهة وهى انهم قالوا ما اصر عليه  
العبد من المعاصى فهو كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة وذكروا  
قول النبى عليه السلام لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار

دليلا لهذا القول مع ان مراده عليه السلام من قول لا كبيرة مع الاستغفار انه اذا استغفر من الكبيرة تغفر له وتعفى عنه لان مراده انه اذا استغفر عن الكبيرة تكون صغيرة وهو ظاهر فلا يتم التقريب تأمل في الجواب ( وقيل كل ما كانت مفسدته مثل مفسدة الشيء من المنصوص عليه في الحديث ) لاوجه لتخصيصه بالحديث والظاهر ان يقول في الكتاب تدبر فهو كبيرة ( واختاره ابن عبد السلام ولا يخفى ما فيه من الابهام ) الغير المفيد للتعريف والاعلام مع انهم بصدد التعريف والاقهام تدبر ان كنت من ذوى الافهام ( وقال في الكفاية والحق انهما ) اى الكبيرة والصغيرة ( اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما فكل معصية اضيفت الى ما فوقها فهو صغيرة وان اضيفت الى ما دونها فهو كبيرة انتهى ) ( ما ذكر في الكفاية يعنى صغير الذنوب وكبيرها بالنسبة الى ما فوقها والى ما تحتها فاكبر الكبائر الشرك واصغر الصغائر حديث النفس وبينهما وسائط يصدق عليها الامران مثلا الزنا اذا نسب الى ما فوقه وهو الشرك يكون صغيرة <sup>١</sup> واذا اضيف الى اللواطه فهو كبيرة وهكذا الى الآخر ( وقال العيني والزيلعى ) انه اى ما قال صاحب الكفاية لاوجه و يرد عليه انه مخالف لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه <sup>٢</sup> نكفروا عنكم سيئاتكم فانها ) اى هذه الآية ( افادت وجود الكبائر ) وجود ( الصغائر فان كانت كلها كبائر فما الذى يكفر وان كانت كلها صغائر فما الكبائر ) التى تجتنب عنهما ( فان قيل ) فى الجواب عنه ( المراد بالكبائر فيها ) اى هذه الآية ( جزئيات الكفر كما قال العلامة المتفتازانى رحمه الله تعالى فى شرح العقائد قلت لا يصح هذا لانه يلزم عليه ) اى على ما قاله المتفتازانى ( انه اذا اجتنبت انواع الكفر كفر عنه ماعداها فيلزم عليه ان المؤمن يكفر عنه القتل والزنا باجتناب الكفر لا وقائل به )

ويمكن ان يجاب عنه بان الخطاب بالآية للكفرة لا للمؤمنين فيكون المعنى ان الكافر اذا اسلم يكفر عنه القتل والزنا الذين ارتكبهما في حال كفره لا ان المسلم باجتنابه يكفر عنه القتل والزنا الذين ارتكبهما في حال اسلامه حتى يرد عليه ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال تدبر\* فانه بالقبول حقيق وفي الفهم دقيق (ووقع في العناية نقل عن بعضهم الكبيرة ما كان حراماً لعينه انتهى) كلام العناية (ويرد عليه كثير مما حرم لغيره كبير من المؤمن فانه حرم لصيانة عرض المسلم والقرار عن الزحف فانه حرم اكسر شوكة المسلمين والزنا فانه حرم لصيانة الانساب وشرب الخمر فانه حرم لصيانة العقول) التي بها شرف الانسان (وقيل الكبيرة ما ثبت حرمة بنص القرآن كذا في فتح القدير ويرد عليه كثير منها) اى من الكبائر صفة كثير (ثبات منع) صفة بعد صفة لكثير بتقدير منه (بالسنة) متعلق بثبت (ونقل عن خواهر زاده انها) اى الكبيرة (ما كانت حراماً محضاً يسمى في الشرع الشريف فاحشة كاللواطه ويشرع عقوبة محضنة في الدنيا بالحد والوعيد بالنار في الآخرة انتهى) ما نقل عن جواهر زاده (وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية ان الاصح ان الكبيرة ما كانت شذيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى وهتك الدين وهو) اى هذا التعريف (منقول عن شمس الائمة الحلواني)\* ولما فرغ من بيان الصغار والكبار وبيان احدهما على ما اختلف فيه شرع في بيان حد العدالة على ما وعد في الخطبة\* فقال (واما العدالة) فقال في التحرير العدالة ملكة (وهى كيفية راسخة في النفس) والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير التسمية والاقسمة في محله اقتضاء اوليا وباقي البحث في الكيفية مذكور في المطولات (تحمل صاحبها على ملازمة الفتوى) وفي بعض النسخ على ملازمة التقوى (المروءة)

(والمروءة) وسيأتي ان شاء الله تعالى تعريفها (والشرط) اي شرط العدالة  
 (ادناها) الضمير للشرط على التأويل بالشرطة والعلامة (ترك  
 الكبار وترك الاصرار على الصغار وترك ما يخل بالمروءة انتهى)  
 ما ذكر في التحرير (وقال المحقق ابن الهمام السبكي في فتح  
 القدير وما وقع في الفتاوى الصغرى العدل) اما مصدر بمعنى اسم  
 الفاعل او هو صفة مشبهة بمعنى العادل (من يجتنب الكبار كلها  
 حتى لو ارتكب كبيرة واحدة سقطت عدالته وفي الصغار العبرة  
 للغلبة لتصير كبيرة حسن) خبر ما في قوله وما في الفتاوى وحاصله  
 ان العادل من يجتنب الكبار كلها ولم يعلم صغاره بل لو وجدت  
 على مقتضى البشرية كفرت بين الصلوة والخمس وبين الجمعات على  
 ما وعد في خبر خير البريات وان غلبت صغاره واصر عليها حتى تكون  
 كبيرة سقطت عدالته كما لو ارتكب كبيرة واحدة ولم يقبلها بتوبة  
 (ونقله) يعني قال ابن الهمام في فتح القدير ان صاحب الفتاوى  
 الصغرى نقل هذا القول (عن ادب القاضي) للخصاف (وعليه  
 المعول) اي الاعتماد (انتهى) ما ذكر في فتح القدير ووقع فيه  
 (والحاصل ان ترك المروءة مسقط للعدالة) فاحتاج الى تعريف المروءة  
 (وقيل في تعريف المروءة ان لا يأتي الانسان بما يعتذر منه)  
 اي يحتاج فيه الى الاعتذار (بما يخسه) اي يسقطه (عن مرتبة عند  
 اهل الفضل وقيل) في تعريفها (السمت الحسن وحفظ اللسان  
 ويجتنب السخيف ويجتنب المخنون) الظاهر المجنون تدبر والارتفاع  
 عن كل خلوة) يعني يحصل له ارتفاع المرتبة كلما دخل الخلوة  
 (والسخيف رثة العقل) اي قلته (من قولهم ثوب سخيف اذا كان  
 قليل الغزل انتهى) ما ذكره صاحب القيل (ومن العجب ما وقع  
 في الخلاصة في تعريف الكبيرة ان اصحابنا بنوا ذلك) اي تعريف  
 الكبيرة (على ثلاثة مبان احدها ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك

حرمة الله تعالى والثاني ان يكون فيه) اي في الذنب الذي يعد  
كبيرة (منازمة الكرم والمروة) اي متار كتهما ( فكل فعل يرفض  
المروة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون العبد مصر اعلى  
المعاصي والفجور انتهى) مافي الخلاصة (فانه) علة لكونه  
من العجب اي فان صاحب الخلاصة (جعل ما يخل بالمروة كبيرة  
وليس بصحيح) على اطلاقه (فان بعض ما يخل بها) اي بالمروة (مباح  
وبعضها) اي الضمير راجع الى ما باعتبار كونه عبارة عن الذنوب  
اي بعض الذي يخل بالمروة (صغيرة وبعضها كبيرة والمعنى الثالث  
ليس بمراد لهم) اي لاصحابنا فلامعنى لان يقول بنوا ذلك ثم شرع  
في بيان بعض ما يخل بالمروة مباح وبعضه صغيرة فقال (ووقع في التحرير  
وما يخل بالمروة بعضها صغار دالة على الخسة كسرقة لقمة واشترط  
الاجرة على الحديث) فانهما مما يخل بالمروة مع انها ليسا بكبيرتين  
بل صغيرتان (وبعض ما يخل بالمروة مباحات كالاكل في السوق  
والبول في الطريق والافراط في المزاح المفض للاستخفاف وصحبة  
الاراذل والاستخفاف بالناس) فانها مباحات مع انها مما يخل بالمروة  
(وفي اباحة هذا الاستخفاف بالناس نظر) لانه حرام صرح  
في موضعه (وتعاطى الحرف الدنية كالحياكة) بالياء المشناة من تحت  
والصباغة) بالياء الموحدة (ولبس الفقيه العالم قباء ونحوه والامب  
بالجمام بالتحقيق معروف) فانها مباحات مع انها مما يخل بالمروة ايضاً  
انتهى) مافي التحرير (وفي جعل البول في الطريق من المباحات  
نظر لان المراد منه كشف عورته بمرئ الناس) وهو حرام كما صرح به  
(هو) اي صاحب التحرير وهو ابن الهمام (في فتح القدير الا ان يريد  
البول على الطريق مع التستر) فانه ح يكون مباحاً مع انه مما يخل  
بالمروة (وذكر) ابن الهمام (فيه) اي في فتح القدير (فما يخل  
بالمروة المشى بالسر او بل فقط ومدرجله عند الناس) بغير عذر

(وكشف رأسه في موضع بعد فعله خفة وسوء ادب ومصارعة  
الشيخ للاحداث في الجماعة هكذا في النسخ ولا معنى له والظاهر  
ان الصحيح في المجمع تدبر قال في فتح القدير (ولا تقبل شهادات الطفل)  
لانه رثة (العقل والرقاص) لانه ممن لا يحترز من الكذب عادة واكثر  
افعاله يخل بالرواة فسقط عدالته (والمجازف في كلامه) دليل على  
كونه كاذباً (والمسخرة) لان جل افعاله يخل بالرواة فيسقط  
عدالته بلا خلاف انتهى ما في فتح القدير (وقد ذكر في الكتب  
جولة منه) اي ما يخل بالرواة (فقال واما الرواة فهو تزي المرء  
مثله زمانا ومكانا) وانما قال زمانا ومكانا لان مثله يختلف  
 باختلاف الزمان والمكان لان الفقيه مثلاً اذا ترك زينة الذي  
عند الناس في خلوته وفي الليل وعند خروجه الى السفر  
لا يخل بالرواة فلا يرد شهادته وعلى هذا القياس (فترد شهادة تار  
كها) اي تارك الرواة (كلبس فقيه قباء وقلنسوة وترده فيها  
حيث) اي في مكان (لم يعتد مثله) اي مثل هذا الفقيه (ذلك)  
اي لبسه (وتردده فيهما ولبس تاجر ثوب جمال بتشديد الميم وفتح  
الجيم او الحاء المهلة) ولبس جمال كذلك ثوب عالم  
وركوبه) اي ركوب الجمال (بغلة نفسه وطوفه في السوق  
وجعل نفسه ضحكة) على الناس (ومشى لا يليق به في  
السوق متعلق بمش مكشوف الرأس والبدن واكل غير السوق  
في السوق) واما كل السوق في السوق فلا بأس به  
(شربه) اي شرب غير السوق (من سقاية بلا غلبة جوع)  
مصرف الى الاكل (وغلبة عطش) مصرف الى الشرب (والاكل  
والبول على الطريق واعتياد البول قائماً) لانه من عادة الكفرة  
(بلا ضرورة) واما مع ضرورة فلا بأس به (وتقبيل مستمنعته)  
على صيغة اسم المفعول اي امرأته او مشربته (عندهم) اي عند الناس

(وتف الحجة) اي حليته (عبثا) اي بلا فائدة (وذكر ما يجري من امرأته) الظاهر مع امرأته في الخلوة (ومهازلتها) اي مهازلة امراته (بحيث يسمع غيره او اكثار الحكايات مضحكة وسوء العشرة مع الاهل والجيران والعاملين والمضايقة في اتافه) اي الشيء الحثير (وتكرر حضور وليمة غير نحو سلطان بلا طلب) متعلق بتكرر حضور (ولا ضرورة ولا استحالة صاحبها) اي صاحب الوليمة (لا لقضاء النثار) ما ينثر في الوليمة من الدراهم والدنانير (وابتذال رجل معتبر) على صيغة اسم المفعول (نفسه) مفعول لقوله ابتذال اي جعل رجل معتبر نفسه مبتذلا (بنقله الماء والطعام الى بنيه شحما) اي بخلا (لا تواضعا واقتداء بالسلف من ترك التكلف) ومن بمعنى في واما اذا نقلها الى بيته للتواضع والاقتداء بالسلف في ترك التكلف فلا بأس به بل هو ممدوح برفع الله تعالى على مقتضى ما قيل من تواضع لله دفعه الله (وكذا ليس ما وجد من الثياب) النفيسة والدنية (واكله) اي اكل ما وجد من الطعام النفيس والدني (حيث وجد لا تقلا وطرحا للتكلف) والحاصل ان كل ذلك ممدوح اذا كان للتواضع والتقليل وطرح التكلف واما اذا كان للشيخ فهو مما يخل بالمرورة ويعرف كونه كذلك (بامارة صدقه) فيه مثلا اذا لبس ما وجد واكل ما وجد لكن يبذل ماله في الفقراء يعلم انه لم يكن للشيخ بل لطرح التكلف والتواضع انتهى ما ذكر القائل (وذكر الشيخ الامام العيني في البيانية ان العلماء اجعوا على ان فعل ما يخل بالمرورة لم تقبل شهادته انتهى) ما ذكره العيني (ولكن هذا شيء يختلف باختلاف الناس) فكم رجل يكون لبسه ما وجد من الثياب مخلا بالمرورة وكم رجل لا يكون مخلا بها ويختلف ايضا باختلاف (الزمان والمكان في الشخص الواحد) مثلا قد يكون لبس رجل ما وجد مخلا بها في زمان ومكان ولا يكون مخلا بها في زمان آخر ومكان آخر (ووقع في الفتاوى)

في الفتاوى العتبية لا تقبل شهادة من يكثر الصياح في الاسواق ) لان  
 اخلاله بالمرودة اظهر من الشمس واين من الامس ( هذه تنبيهها التنبيه  
 الاول في تفسير ما سبق ) من الالفاظ ( وبيان المراد منه قالوا المراد  
 بنسيان القرآن الذي هو كبيرة على ما تقدم في الكبار نسيانه بحيث  
 يؤدي الى ان لا يقدر على القراءة من المصحف ان لا ينسى حفظه عن  
 ظهر القلب ) لئلا يؤدي الى الخرج وهو مدفوع في الدين ( والقتل  
 انما يكون كبيرة اذا كان عمداً ) كما اشرنا اليه في محله ( واما القتل  
 الخطاء فلا يكون كبيرة ) قال عليه السلام رفع عن امتي الخطاء والنسيان  
 ( وينبغي ان يكون ) القتل الخطاء ( صغيرة لقولهم ) اي لقول  
 الفقهاء ( بانه ) اي القتل الخطاء يوجب الاسم بترك التشبث  
 واذا اي واذا كان يوجب الاسم ( ووجب الكفارة فيه ) اي في القتل  
 الخطاء ( ستر ) مفعول له ( للذنب ) فينبغي ان يكون صغيرة  
 ( والقذف كبيرة الا قذف صغيرة ومملوكة وحررة متنتكة  
 للحرمة فصغيرة ) يعني اذا لم يكن قذف الصغيرة والمملوكة والحررة  
 المتنتكة كبيرة فينبغي ان يكون صغيرة ( وجرح الراوى وجرح  
 الشهادة بالزنا ) متعلق بقوله جرح ( اذا علم الراوى ) والشاهد ( به )  
 اي بالزنا ( واجب ) خبر المبتداء وهو قوله وجرح الراوى فلا يكون  
 الجرح اثماً ) واما اذا علم به فجرحه اثم ( وقذف زوجته اذا اتت ) اي  
 الزوجة ( بولد يعلم بيقين انه ) اي الولد ( ليس منه ) اي من الزوج القاذف بان  
 تأتى به لاقبل من سنة اشهر من وقت النكاح مثلاً ( مباح ) خبر قوله  
 وقذف وقيل واجب فلا يكون قذف الزوج اثماً ( والنسيمة التي  
 عدت من الكبار ) نقل الكلام الى الغير ( على وجه الافساد ) واما  
 نقل الكلام الى الغير بقصد النصيحة للغير ولصاحب الكلام فواجب  
 فلا بأس به ( واختلفوا في قطيعة الرحم ) التي عدت من الكبار  
 ( فقبل هي ) اي قطيعة الرحم ( تكون كبيرة بالاساءة عليه ) اي

على صاحب الرحم ( وقيل ) تكون كبيرة ( بترك الاحسان اليه )  
ولا يلزم الاساءة ( واختلفوا في الترجيح ) اى رجح بعضهم الاول  
وبعضهم الثانى ( والموثق ) اى المعتمد ( لمذهبنا الثانى ) اى كونه  
كبيرة بترك الاحسان اليه ولا يلزم الاساءة ( لقولهم بوجوب نفقة  
القريب ) فيلزم ان يكون ترك الانفاق على القريب قطيعة الرحم  
ولا يلزم الاساءة ( واختلف في القرابة التى توجب وصلها ) اى وصل  
الرحم ( فقبل لكل ذى رحم سواء ) كان محرماً او غيره وقيل بشرط  
المحرمة ولا يكفي كونه ذارحم فقط ( والا قرب الى مذهبنا الثانى )  
اى شرط المحرمة ( لاشتراطهم ) اى لاشتراط علمائنا ( المحرمة فيه )  
اى فى ذى الرحم ( لعنقه اذا ملكه ) يعنى ان علمائنا قالوا اذا ملك  
رجل ذارحمه لا يعتق عليه مالم يكن محرماً ( ووجوب نفقته  
يعنى انهم شرطوا فى وجوب نفقة ذى الرحم ان يكون محرماً  
ايضاً فالاقرب الى هاتين المسئلتين ان يكون المحرمة شرط الوجوب  
وصل الرحم ( واختلف فى دخول الحالة فى الام والعم فى الاب  
فى العقوق والقول المعتمدان لا يدخل الحالة والعم فيهما ) اى فى الام  
والاب فى العقوق ( والحيانة فى الكيل والوزن انما يكون  
كبيرة فى غير التافه ) اى فى غير القليل المحتقر ( واما ) الخيانة  
( فى التافه ) مثل حبة او حبتين مثلاً ( فصغيرة والديانة ) التى  
تعد كبيرة ( استحسان الرجل على غير اهله ) هكذا فى النسخ  
التي رأيناها لكن لا معنى له والظاهر استحسان الرجل على اهله ان  
يكون استحسان مضافاً الى مفعوله والفاعل محذوف او العكس  
والمعنى الديانة استحسان الرجل الذى ركب على اهله ( والمرء )  
الذى هو كبيرة الاعتراض على كلام الغير ( باظهار خلافه ) اى  
فى كلام الغير ( فى لفظه او معناه وهو مذموم ان لم يكن فى  
الدين ) وان كان فى الدين فلا بأس به بل يكون واجباً ( والمجادلة

تكون كبيرة عند القصد الى افسام الغير) اى الزامه وتعجيزه  
وتقيضه (بالقدح فى كلامه) لا اظهار الحق والصواب  
(والمداهنة بيع الدين بالدنيا وهو) مذموم وان عده المص من  
من الصغار (والمداواة) المنسوبة الى النبي عليه السلام حيث  
قال امرت بمدارة الناس جواب سؤال مقدر يعلم تقديره بالتأمل  
(بيع الدنيا للدين) اى لاجل الدين (التنبيه الثانى قد ذكر  
الفقهاء من الكبار الامن من مكر الله تعالى والياس من رحمة الله  
تعالى والياس من رحمة الله تعالى كفر والامن من مكر الله تعالى  
كفر فيحتاج الى التوفيق بين كلام الفقهاء وبين ما ذكر فى العقائد  
(والجواب ان المراد بالياس فى العقائد الانكار بسبق الرحمة  
للذنوب) ولا شك فى كفره لانه يؤدى الى تعجيزه تعالى (والمراد  
من الامن فى العقائد الاعتقاد بانه لا مكر لله تعالى ولا شك فى كفره لانه  
يؤدى الى انكار قوله تعالى ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين  
وقوله تعالى افانموامكر الله وقوله ولا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون  
(ومراد الفقهاء من الياس الياس لاستعظام ذنوبه واستبعاد  
العفو عنها ولا يلزم منه الكفر لكن يكون ذنباً عظيماً ومراد  
الفقهاء من الامن غلبت الرجاء عليه بحيث دخل فى حد الامن)  
ولا يلزم منه الكفر ايضا لكن يكون ذنباً عظيماً (والافق  
بالسنة) اى بحديث الرسول عليه السلام (طريق الفقهاء وهو  
كونهما كبيرتين (لحديث) دارقطنى عن ابن عباس  
رضى الله عنه (مرفوعاً) اليه عليه السلام (حيث عد هما)  
اى الياس والامن (من الكبار وعطفهما على اشراك بالله  
تعالى) والعطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف  
عليه (التنبيه الثالث شرط اصحابنا لسقوط العداية  
بشرب الخمر الادمان معانه) اى شرب الخمر (كبيرة وهى) اى

الكبيرة ( تسقطها ) اى العدالة ( بكرة ) فلم شرطوا اسقوطها  
الادمان ( وجوابه انما شرطوا ) اى الادمان ليظهر امره عند  
القاضى والا ) اى وان لم يظهر امره عند القاضى ( فالانتهام به )  
اى كونه متهماً بشرب الخمر ( لايسقطها ) اى العدالة ( التنبيه  
الرابع شرطوا ايضاً لسقوطها ) اى العدالة ( باكل الربوا ان يكون  
اكله مشهوراً به ) اى باكل الربوا ( مع انه ) اى اكل الربوا ( كبيره  
والجواب كما مر ) ان كما شرطوا بكونه مشهوراً به ليظهر امره  
عند القاضى والا فالانتهام به لايسقط العدالة ( التنبيه الخامس شرطوا  
لسقوطها ) اى العدالة ( بترك الجمعة ان يتركها ) اى الجمعة  
( ثلاثاً ) اى ثلاث مرات ( بلا تأويل ) وهو ان يقول سقط صلوة  
الجمعة في زماننا ونحوه ( مع ان ترك الفرض مرة كبيرة وجوابه كما مر )  
وجوابه كما مر يعنى ليظهر امره عند القاضى ( التنبيه السادس  
اسقوطها ) اى العدالة ( بالاكل فوق الشبع مع انه صغيرة فينبغى ضم  
الاصرار عليه ) اى على الاكل فوق الشبع حتى تكون كبيرة مسقطه  
للعدالة وجوابه ان المسقط ( لها ) اى العدالة ( به ) اى بالاكل فوق الشبع  
( بناء ) اى مبنى على ( ان كل ذنب يسقطها ) اى العدالة ( ولو كان ) الذنب ( صغيرة  
بلا ادمان كما افاده صاحب المحيط فى المحيط البرهانى وليس ما افاده  
بمعتمد ) بفتح الميم الثانية فليس هذا الجواب بمعتمد ايضاً لان هذا  
الجواب مبنى على ما افاده واذ لم يكن ما افاده معتمداً لا يكون الجواب  
المبنى عليه معتمداً وهو ظاهر ( التنبيه السابع اسقوطها ) اى  
العدالة ( بركوب بحر الهند والظاهر انه ) اى اسقاط ركوب بحر الهند  
العدالة ( لكونه ) اى لكون ركوب بحر الهند ( يخل بالمرءة  
اول كونه كبيرة ) لقولهم انه مخاطر بنفسه ودينه لاجل الدنيا ) اما  
انه مخاطر بنفسه فظاهر لان توجهه فوق توج سائر البحر مراتب  
عظيمة واما انه مخاطر بدينه فلانه يوزن بمخالفته قوله تعالى

( ولاتلقوا )

ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ويرد عليه انه لوركب بحر الهند  
 لزيارة بيت الله الاعظم وزيارة روضة حبيبته الاكرم ولا طريق  
 اليه الا من هذا البحر لا يصدق عليه انه مخاطر لاجل الدنيا فيلزم  
 ان لا يسقط العدالة على هذا التقدير (التنبيه الثامن الحقوا بشهادة الزور  
 كل شهادة كانت على باطل كالشهادة على مقاطعة سوق النحاسين) بتشديد  
 الخاء المعجمة من يدبغ الدواب والارقاء كذا في القاموس (وقالوا  
 من شهد عليها) اي على هذه المقاطعة (حلت به اللعنة)  
 فتكون كبره كشهادة الزور يقول الفقير وكذا الشهادة على الربوا  
 للحديث المعروف (التنبيه التاسع اسقطوا عدالة بايع الاكفان  
 لكونه يسترصد) اي ينتظر (الموت) اي موت الانسان الذي هو  
 بنيان الرب فهو كبيرة (التنبيه العاشر وقع في الفتاوى الصغرى  
 لا تقبل شهادة من وقف على الطريق) اي طريق المارة (انتهى)  
 ما في الفتاوى الصغرى (وهو) اي عدم قبول شهادته (يقتضى انه  
 كبيرة) لان عدم قبول شهادته لسقوط عدالته ومروته وهو دليل  
 كونه كبيرة (اماني نفسه او بالادمان عليه) اي على الوقوف  
 (التنبيه الحادي عشر ردوا شهادة شيخ معروف) اي مشهور  
 (بمحاسبة ابنه في النفقة في طريق مكة انتهى) كلام من رد  
 شهادة الشيخ (ولانه لا خلا له بالمروة) هكذا في النسخ التي رأيناها  
 لكن لا خلا له ولا معنى لكونه في صور العطف على ما تقدم الا بالتكلف  
 العظيم تدبر وقيد الشيخ وقع اتفاقا لكونه شيخا بالنسبة الى ابنه (التنبيه  
 الثالث عشر) الظاهر الثاني عشر لان بعد الحادي عشر \* اللهم الا ان  
 يقال سقط الثاني عشر من قلم الناسخ يدل عليه ما قال بعد الرابع عشر  
 الخامس عشر الى آخر ما قاله (شرطوا في الصغيرة الادمان اسقوطها)  
 اي العدالة (ولم يشترطوه) اي الادمان (في فعل ما يخل بالمروة) فاكتفى

بالمروءة وان كان ما يخل بالمروءة مباحاً ( وعلى هذا ) اى تقدير عدم شرطهم فى فعل ما يخل بالمروءة الايمان وان كان مباحاً ( ففاعل المخل بها ) اى بالمروءة ( ليس بعدل ) لانه قد سبق ان شيخ الاسلام ذكر فى البيانية ان العلماء اجمعوا على ان من فعل ما يخل بالمروءة لم يقبل شهادته وعدم قبول شهادته يدل على انه ليس بعدل ولا فاسق لانه يجوز ان يكون ما يخل بالمروءة مباحاً وفعل المباح ليس بفسق فيلزم الواسطة بين العدل والفسق ( التنبيه الرابع عشر ) اتفق العلماء على ان العدل المذكور فى حديث الكبار السبع والتسع بتقديم السين فى الاول وبتقديم التاء فى الثانى لامعنى له يعنى لا يعتبر مفهومه المخالف قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ( هى ) اى الكبيرة ( الى سبعين اقرب وقال سعد بن جبير هى ) اى الكبار ( الى سبعمئة اقرب ) اى باعتبار اصناف انواعها يعنى اذا اعتبرت اصناف انواعها بلغ الى سبعين بل سبعمئة ( التنبيه الخامس عشر ) عدا ابو الليث السمرقندى فعل القلب المذموم ) صفة فعل ( من الصغائر ) متعلق بعد كالحسد والكبر والعجب وغيرها ( وسكت عنه ) اى فعل القلب المذموم ( كثير من الفقهاء فى كتاب الشهادة ) اى لم يذكره انه من الكبار او الصغائر ( والمعتمد عندنا انه ) اى فعل القلب المذموم ( لا مواخذة عليه لجرده ) لقوله عليه السلام تجاوز عن امتى ما حدثت به نفوسهم ما لم يعمل به او يتكلم الا ان حرم وعزم عليه فصغيرة حينئذ ( او تعدى منه ) اى من التصميم والعزم اضرار للغير بفعل او قول يدل عليه ما رويناه من قول من قوله ما لم يعمل به او يتكلم فكبرى ح ( روى الدبلى فى الفردوس شهادة المسلمين بعضهم على بعض جائزة ولا يجوز شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم حسدة انتهى ) ما روى الدبلى فويل لعلماء الرسوم حيث لا يجوز شهادة بعضهم على بعض فقيه ايدان بانهم لتحاسدهم مسقوطون عن مرتبة

الاسلام نعوذ بالله تعالى من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا (التنبيه  
السادس عشر) (ان الصغائر التي قدمناها انما يكون صغيرة اذا كان  
المرتكب بها مستعظماً لفعلها خائفاً من عقابها اما اذا فعلها) اي الصغائر  
التي قدمناها (منها ونا بها فانها تصير كبيرة) اما اذا الله تعالى من التهاون  
بها ويسرنا التلقى بها بالتوبة كما ذكره الامام الغزالي رحمه الله تعالى  
في الاحياء (التنبيه السابع عشر لا يستخفاف بالصغيرة كفر اذا ثبت المنع  
عنها) اي عن الصغيرة (بدليل قطعي) كالكذب مثلاً (التنبيه الثامن عشر  
في حد الاصرار على الصغيرة اخلف فيه فالجمهور على انه) اي  
الاصرار على الصغيرة (غلبة المعاصي) اي الصغائر (على الطاعات  
وهو) اي ما ذهب اليه الجمهور (المعتمد كما قدمناه في حد العدالة)  
حيث قال في الصغائر العبرة للغلبة (وقيل في حد الاصرار على الصغيرة  
المواظبة على صغيرة من نوع واحد او انواع) متعددة (وقيل  
تكرارها) اي تكرار صغيرة (منه) اي من نوع واحد او انواع  
متعددة (تكراراً) مفعول مطلق لقوله باعتبار وصفه وهو قوله  
(يشعر ذلك التكرار بقله مبالاته بدنه اشعار ارتكاب الكبيرة)  
مفعول به لقوله يشعر لا لقوله اشعار لان المصدر اذا كان مفعولاً مطلقاً  
فالعمل للفعل كما قال ابن الحاجب في الكافية وان كان مطلقاً فالعمل  
للفعل (وكذا) اي ومثل هذا يكون اصراراً (ان وجدت  
منه) اي من المرتكب (انواع من الصغائر) يشعر مجموعها بما  
يشعر به ادنى الكبار من عدم المبالاة بالدين ونحوها (ورجحه  
بعضهم) اي رجح بعضهم هذا في حد الاصرار على الصغيرة  
(وقيل) في حده (ان يفعلها) اي الصغيرة (ومن عزمه)  
اي ومن عزم الفاعل وقصده (ان يعود اليها) والى هذا اشرنا  
فيما سبق في مد من الخمر والمصر على الزنا (التنبيه التاسع عشر  
بان من قال كل ذنب فهو كبيرة نفياً) مفعول له او حال بتأويل نافياً

( للصغار كما قدمنا في حدهما ) نقلا عن الاستاذ ابي اسحق وتبعه  
السبكي ( لا يقول ) خبر لقوله بان من قال ( كل ذنب يسقط العدالة )  
لظهور ان كل ذنب لا يسقطها فلا يقوله من قال كذا ( وانما  
الخلافا في الاطلاق والتسمية ) يعنى قال الاستاذ كل ذنب يطلق  
عليه الكبيرة ويسمى بالكبير نظراً الى عظمة الله تعالى وقال غيره  
لا يطلق ولا يسمى ولكل وجهة ( كذا درر اللوامع ) ( التنبيه  
العشرون ) يعنى المكمل للعشرين ( كل ما كره عندنا تحريماً فهو من  
الصغار كما استفيد ذلك من تعدادها ) اى من تعداد الصغار ( وما كره  
عندنا تنزيهاً فليس بصغار ) بل هو من باب ترك الاولى ( التنبيه  
الحادى والعشرون ذكر فى الاصلاح والايضاح ) لابن كمال الوزير  
عليه رحمة الملك القدير ( ان شرب الخمر ليس بكبيرة وهو سبق  
قلم منه لانه ) اى شرب الخمر ( معدود منها ) اى من الكبائر ( فى الحديث  
الصحيح روى الديلى فى الفردوس شرب الخمر رأس الكبائر  
وهى ام الخبائث ومفتاح كل شر ) لانه يزيل العقل فاذا زال  
العقل يصدر منه القتل والزنا وانواع الشر انتهى ما روى الديلى  
( التنبيه الثانى والعشرون فى بيان التوبة وهى الندم على  
المعصية من حيث انها معصية والعزم على عدم العود الى مثلها  
وتحقيق الاقلاع ) اى الامتناع منها فاذا ندم على المعصية التى  
صدرت منه ولكن لم يتحقق الاقلاع عنها بل فى عزمه ان يعود  
اليها لا يكون توبة بل يقال لها توبة المنافق هذا هو تعريف  
التوبة عن المعصية التى بين العبد والرب بارتكاب ما نهى عنه واما  
تعريف التوبة عن المعصية التى بين العبد ومثله من العباد فالندم  
على المعصية والعزم على عدم العود ( ورد المظالم ) الى اهلها  
وارضاء خصومه عند بان يجد من ظلمه او وارثه واما اذا لم يمكن  
فلا يخرج فى الدين بل ينبغى ان يستغفر له يساجى ربه واما تعريف

التوبة عن المعصية التي بينه وبين الرب بترك ما امر الله تعالى من العبادات فالندم على تركه والعزم على ان لا يعود الى مثله وقضاء ما قصر في فعله من العبادات (وانما قيدنا بالخشية المذكورة) وهي قوله من حيث انها معصية (لان الندم على فعلها) اي فعل المعصية (من حيث انها) اي المعصية (ضارة بدينه او متلفة لماله ليس بتوبة وفيها مسائل) \* المسئلة الاولى تصحح التوبة من بعض الذنوب (كالشرب مثلا) مع الاصرار على ذنوب اخرى (كالزنا والواطاة مثلا) (المسئلة الثانية التوبة عن المعاصي فيضة على الفور) لقوله تعالى وتوبوا الى الله جميعاً صغيرة كانت المعاصي او كبيرة لانه يجوز العقاب على الصغائر عندنا سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة او لا لا يمنعه قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وجه عدم منعه مذكور في شرح العقائد للعلامة التفتازاني ان شئت فراجع (المسئلة الثالثة تصح التوبة عنه) اي عن الذنوب ولو كان بعد نقضها اي نقض التوبة مراراً حتى قبل تقبل ولو طاف في اليوم سبعين مرة لكن بشرط الندم وعزمه على عدم العود اصلاً (المسئلة الرابعة الكبيرة لا يكفرها الا التوبة) هذا الحصر اضافي لا حقيقي لانه يجوز ان يغفر الله تعالى بالتوبة اصلاً لعموم قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (واما الصغائر فلها مكفرات كثيرة) يلزم على العامين الشكرية وردبها صفة مكفرات كثيرة (السنة) اي الحديث النبوي (منها) اي المكفرات (الصلوات الخمس) لانه ورد في الحديث بان الصلوة الخمس مكفرات لما بينهن من الصغائر (والجمعة وصوم رمضان) لورود الحديث ايضا بان الجمعة الى الجمعة مكفرة فيما بينهما ورمضان الى رمضان مكفر فيما بينهما والاستغفار واجتناب الكبائر على احد القولين لكن القول بان اجتناب الكبائر مكفرة للصغائر قول اهل

الاعتزال على ما ذكر في كتب الكلام ليست المعصية لم يذكره  
 (المسئلة الخامسة قبول التوبة من الكفر قطعي اتفاقاً) بين الأئمة لأن  
 اسلام الكافر توبة من الكفر وهو مقبول قطعاً لا خلاف فيه  
 لاحد (و) قبول التوبة (من المعاصي كذلك) اي قطعي (عندنا)  
 لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون قطعياً  
 والا يلزم الكذب في كلام الله تعالى عنه علواً كبيراً (وعند الشافعي)  
 رحمه الله (قبول التوبة من المعاصي ظني) وقوله هذا مخالف  
 ظاهر الكتاب كما ان تجويزه الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه بين  
 في موضعه وتمامه اي تمام البحث مذکور في مسالك الكرماني  
 (تنبيه اختلف العلماء في تكفير الحج المبرور) اي المقبول (للكبراء  
 والصحيح انه) اي الحج المبرور (لا يكفرها) اي الكبراء (وليس  
 مراد القائل بانه) اي الحج (يكفرها) اي الكبراء (انه) اي  
 اي الشأن (يسقط منه) اي من العبد الحاج (قضاً ما لزمه من العبادات  
 وتركه) والمظالم والدين) وهو ظاهر (وانما مراده) اي مراد  
 القائل بانه يكفرها (انه) اي الحج (يكفر اثم تأخير ذلك) من  
 وقته (فاذا فرغ منه) اي من الحج (طلب) اي الحاج بالفعل  
 (بقضاء ما لزمه) وتركه (فان لم يفعل مع قدرته) على الفعل  
 (قد ارتكب الآن الكبيرة الاخرى) هكذا (نبه عليه بعض  
 العلماء) وهذا مما يجب حفظه وروى الدليل في الفردوس عن  
 انس مرفوعاً اليه عليه السلام الذنب شوم على غير فاعله ثم بين  
 كونه شوماً على غير فاعله بقوله ان غير غير فاعله (من ابتلى به) اي بالذنب  
 واغتابه اثم المعبر والمغتتاب وان رضى غير الفاعل به اي بالذنب  
 المبلى به شاركة في الاثم وهذا من شوم الذنب قال الله تعالى واتقوا  
 فتنة لا نصين الذين ظلموا منكم خاصة (وعن جابر بن عبد الله رضى  
 الله عنه الثائب من الذنب عند الله بمنزلة الشهيد) لان الشهيد

مجاهد والتائب كذلك مجاهد بنفسه لان الشهيد محبوب الرحمن  
 والتائب كذلك بمقتضى قوله ان الله يحب التوابين ( وروى عن  
 انس رضى الله عنه التائب من الذنب كن لاذنبه والمستغفر من  
 الذنب وهو مقيم عليه ) اى على الذنب بعزمه ( ان يعود اليه  
 كما يستهزئ بربه عز وجل نعوذ بالله تعالى من مثل هذا الاستغفار  
 ) وقال ابو هريرة رضى الله عنه ثلث خصال من كن ( اى الخصال  
 الثلث ) فيه حاسبه الله حساباً يسيراً وادخله الجنة تعطى  
 من حرمك ( اى اعطاؤك من جعلك محروماً ) وتصل من قطعك  
 اى صلتك من قطع صلتك من قرابتك ( وتغفو عن ظلمك ) اى  
 عفوك عن ظالمك وترك انتقامه وانت تقدر عليه فالافعال الثلاثة  
 مؤولة بالمصدر بغير ان على طريقة قوله تسمع بالمعدي خير من  
 ان تراه بدلا من قوله ثلث او خبر مبتداً محذوف تقديره احدها كذا  
 والثانى كذا والثالث كذا وقد وقع في بعض الرواية بان وهو  
 ظاهر ( وعن ابو عباس رضى الله تعالى عنهما ثلث من كن فيه آواه )  
 اى ضمه ( فى كفه ) اى فى كنف رجليه ( وسـتر عليه برجليه  
 وادخله الله فى محبته ) جمع المحب وفى بعض الرواية فى محبته  
 بالتأ المشاة من فوق احدها خصلة ( من اذا اعطى ) شكر  
 ولا يكفر بالنعمة والثانى خصلة من ( اذا قدر على الانتقام ) من  
 خصمه ( غفر له ) والثالث خصلة من اذا غضب على شخص  
 سـتر غضبه ( ولا يجرى على مقتضى غضبه ) روى انس ابن مالك  
 رضى الله عنه ثلث خصال ( منجيات ) صاحبها ( وثلث مهلكات )  
 صاحبها ( فاما المهلكات فشح مطاع ) وانما قيد بقوله مطاع لان  
 الشح مطبوع فى جبلة الانسان فالذموم ليس وجوده بل كونه مطاعا  
 وعلى هذا القياس قوله ( وهوى متبع ) بفنح الباء الموحدة ( واعجاب  
 المرأ بنفسه ) نعوذ بالله تعالى من هذه الخصال المذمومة ونرجو من كرمه

الخلق بالخصال لمحمودة المنجية المشار إليها بقوله (واما المنجيات)  
 فخشية الله تعالى في السر والعلانية قال الله تعالى انما يخشى  
 الله من عباده العلماء (والمقصد) اي الاقتصاد والتوسط في  
 الفقر والغنا (والعدل) في الغضب والرضاء وروى ابن عباس  
 رضى الله عنهما ذنب العالم واحد وذنب الجاهل ذنان بين  
 كونه كذلك بقوله العالم يعذب على ركوبه الذنب والجاهل يعذب  
 على ركوبه الذنب وتركه علمه وروى بعضهم العكس لان  
 الجاهل يعذب مرة بارتكاب الذنوب والعالم يعذب مرتين بارتكاب  
 الذنوب مع كونه عالما بكونه ذنبا (وروى سلمان وانس رضى الله  
 عنهما ذنب لا يغفر وذنب لا يترك وذنب عسى الله ان يغفره اما الذى  
 لا يترك فظالم فيما بينهم) اي فيما بين العباد لان المظالم لا يترك بل يأخذ  
 المظلوم من الظالم حقه البتة (واما الذى لا يغفر فالشرك بالله عز وجل)  
 اذا اتصل بالموت (واما الذى عسى ان يغفر الله فذنب العباد  
 فيما بينهم وبين الله تعالى) فان مغفرته مرجوة بفضل الله تعالى ولا  
 يخفى ما في روايته المصنف من ترك الف والنشر المرتب الى  
 المشوش ولا بد فيه من نكتة لعل النكتة الاعلام بلزوم الاتمام  
 في حقوف العباد وترك المسامحة قال (ابوبكر الصديق رضى  
 الله عنه عليكم بلا اله الا الله واستغفار) اي تمسكوا بهما (واكثروا منهما  
 فان ابليس قال اهلك الناس بالذنوب واهلكوني بلا اله الا الله  
 واستغفر الله فلما رأيت ذلك) اي اهلكهم اياى بهما (بالاهواء)  
 اي البدع وما يستدل به انفسهم (وهم) اي الناس (اهلكتهم  
 بالاهواء) اي الناس (يحسبون انهم مهتدون فلا يستغفرون)  
 فعلم من ذلك ان الاستغفار لازم في كل حين وآن قال النبي  
 عليه السلام انه ليغان على قلبي واني لاستغفر الله في كل  
 يوم سبعين مرة فلما استغفر سيدنا خاتم النبيين وسيد المرسلين في

كل يوم سبعين مرة مع عدم ذنوبه اصلا فلا جرم يلزم لنا  
ان لانلقى الاستغفار من لساننا ليلا ونهارا وسرا وجهارا وقدمدح  
الله في كتابه الكريم بعض عباده المتهمجين بالليل بقوله وبالا  
سمارهم يستغفرون قال البيضاوي في تفسيره كنهم اسلفوا في  
ليلمهم الجرائم نعوذ بالله من الذنوب العظام

ثم الكتاب بعون الله الملك الوهاب  
اللهم وقفنا للعمل بما فيه وجنبنا عما يخالف ما فيه  
ربنا اغفر لي ولوالديه وللمؤمنين يوم يقوم الحساب  
( وثانيها )

رسالة الاختلاف بين الاشاعرة والماتريدية في اثني عشر مسألة  
المحقق العلامة لابن كمال باشا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الاستاد اعلم ان الشيخ ابالحسن الاشعري امام اهل  
السنة ومقدمهم ثم الشيخ ابوالمنصور الماتريدي وان اصحاب  
الشافعي واتباعه تابعون له اي لابي الحسن الاشعري في الاصول  
وللشافعي في الفروع وان اصحاب ابي حنيفة تابعون للشيخ  
ابو منصور الماتريدي في الاصول ولابي حنيفة في الفروع  
كذا افادنا بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ولا نزاع بين الشيخين  
واتباعه الا في اثني عشر مسألة ( الاولى ) قال الماتريدي التكوين  
صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى كجميع صفاته وهو غير  
المكون ويتعلق بالمكون من العالم وكل جزء منه بوقت وجوده كما ان  
ارادة الله تعالى ازلية يتعلق بالمرادات بوقت وجودها وكذا قدرته  
تعالى الازلية مع مقدوراتها ( وقال ) الاشعري انها صفة  
حادثة غير قائمة بذات الله تعالى وهي من الصفات الفعلية عنده

لامن الصفات الازلية والصفات الفعلية كلها حادثة كالتكوين  
والايجاد ويتعلق وجود العالم بخطاب كن ( المسئلة الثانية  
قال الماتريدي كلام الله تعالى ليس بمسموع وانما المسموع الدال  
عليه وقال الاشعري مسموع كما هو المشهور من حكاية موسى  
عليه السلام قال ابن فورك المسموع عند قراءة القارى شيئا  
صوت القارى و كلام الله تعالى وقال القاضى الباقلانى كلام  
الله تعالى غير مسموع على العادة الجارية ولكن يجوز ان  
يسمع الله تعالى من شاء من خلقه على خلاف قياس العادة  
من غيره واسطة الحروف والصوت ( قال ) ابواسحق  
الاسفرائنى ومن تبعه ان كلام الله تعالى غير مسموع اصلا وهو  
اختيار الشيخ ابى منصور الماتريدي كذا فى البداية ( المسئلة  
الثالثة ) قال الماتريدي صانع العالم موصوف بالحكمة سواء  
كانت بمعنى العلم او بمعنى الاحكام ( وقال ) الاشعري ان  
كانت بمعنى العلم فهى صفة ازلية قائمة بذات الله تعالى  
وان كانت بمعنى الاحكام فهى صفة حادثة من قبيل التكوين  
لا يوصف ذات البارى بها ( المسئلة الرابعة ) قال الماتريدي  
ان الله تعالى يريد بجميع الكائنات جواهاً او عرضاً طاعة او معصية  
الا ان الطاعة تقع بمشية الله و ارادته وقضائه وقدرته ورضائه  
ومحبته وامره وان المعصية تقع بمشية الله تعالى و ارادته وقضائه  
لا برضائه ومحبته وامره وقال الاشعري ان رضاء الله تعالى  
ومحبته بجميع شامل الكائنات ك ارادته ( المسئلة الخامسة ) تكليف  
مالا يطاق ليس بجائز عند الماتريدي وما تحمىل مالا يطاق عنده جائز  
وكلاهما جائزان عند الاشعري ( المسئلة السادسة ) قال الماتريدي  
بعض الاحكام المتعلقة بالتكليف معلوم بالعقل لان العقل  
آلة يدرك بها حسن بعض الاشياء وقبحها وبها يدرك وجوب الايمان

وشكر النعم وان المعروف والموجب هو الله تعالى لكن  
 بواسطة العقل كسبان الرسول معروف الوجوب والموجب  
 الحقيقي هو الله تعالى لكن بواسطة الرسول عليه السلام حتى  
 قال لا عذر لاحد في الجهل يخالفه الا يرى خلق السموات  
 والارض ولو لم يبعث رسولا لوجب على الخلق معرفته  
 بعقولهم وقال الاشعري لا يجب شيء ولا يحرم الا بالشرع  
 لا بالعقل وان كان للعقل ان يدرك حسن بعض الاشياء وعند الاشعري  
 جميع الاحكام المتعلقة بالتكليف تلقاه بالسمع (المسئلة السابعة)  
 قال الماتريدي قد يسعد الشقي وقد يشقى السعيد وقال الاشعري  
 لا اعتبار بالسعادة والشقاوة الا عند الخاتمة والعاقبة (المسئلة الثامنة)  
 العفو عن الكفر ليس بجائز (وقال) الاشعري يجوز عقلا لاسمعا  
 (المسئلة التاسعة) قال الماتريدي تخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافر  
 في الجنة لا يجوز عقلا ولا سمعا وعند الاشعري يجوز (المسئلة  
 العاشرة) قال بعض الماتريدي الاسم والسمى واحد وقال الاشعري  
 بالتغاير بينهما وبين التسمية ومنهم من قسم الاسم الى ثلاثة  
 اقسام قسم عينه وقسم غيره وقسم ليس بعينه ولا بغيره والاتفاق  
 على ان التسمية غيرها وهي ما قامت بالسمى كذا في بداية  
 الكلام (المسئلة الحادية عشر) قال الماتريدي الذكورة شرط  
 في النبوة حتى لا يجوز ان يكون الاثنى نبيا وقال الاشعري  
 ليست الذكورة شرط فيها والانوثة لاتنافيها كذا في بداية الكلام  
 (المسئلة الثانية عشر) قال الماتريدي فعل العبد يسمى كسبا لاخلقا  
 وفعل الحق يسمى خلقا لا كسبا والفعل يتنا ولهما وقال الاشعري  
 الفعل عبارة عن اليجاد حقيقة وكسب العبد يسمى فعلا  
 بالمجاز وقد تفرد القادر خلقا وما لا يجوز تفرد القادر به كسبا  
 تمت الرسالة الشريفة لابن كمال يا شارحه الله تعالى

(وثالثها)

رسالة المولى الحنفى الشهير بابن النجيم المصرى الطفه  
الله تعالى بلفظه الجلى والخفى فى متروك التسمية عمدا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والصلوة والسلام على افضل من علم محمد واله  
وصحبه وسلم (وبعد) فهذه رسالة شريفة فى متروك التسمية  
عمدا اذ كرفها الاختلاف بين الائمة ودليلهم على وجه الاختصار  
القها فى اول سنة سبعين وتسعمائة حين كنت اقرا الهداية بالمصر  
غتمشه من قوله اذ ارفع الى حاكم حكم امضاه ان لم يخالف الكتاب  
والسنة والاجاع الى آخره (فقلت) مستعينا بالله تعالى (قال)  
عطار حه الله تعالى كل ما لم يذكر اسم الله عليه من طعام وشراب  
فهو حرام نمسكا بعموم الآية كما ذكره الفخر الرازى رحمه الله (وقال)  
مالك رحمه الله تعالى عنه متروك التسمية فى الذباح عمداً وسهواً  
حرام وقال الشافعى رحمه الله تعالى عنه متروكها حلال عمداً وسهواً  
وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عنه ان تركها سهواً فهو حلال او عمداً  
فهى حرام (واصله) قوله تعالى فى الانعام ولاتأكلوا مما لم يذكر  
اسم الله عليه وانه لفسق فعلم عطار رحمه الله تعالى بعموم ما وخصها  
غيره بالذبيحة لسباق الآية وخصها الشافعى بالميتة وذبيحة  
المشركين بناء على ان الواو فى قوله تعالى وانه لفسق للحال وهو  
محمل وفسر فى آية اخرى لقوله اوفسقا اهل لغير الله به الآية فان المجادلة  
انما كانت فى الميتة فان المشركين قالوا كيف تأكلون ما قتله الصقر  
والبازى ولاتأكلوا ما قتله الله وقد اخبر الله تعالى من اطاعهم كان  
من المشركين (ومن) حجة الشافعى رحمه الله علينا اننا لو اطلقنا

(الفسق)

الفسق للزم مخالفة الاجماع وهو من اكل وترك التسمية حامداً لا يحكم  
بفسق شرعاً كما ذكره الفخر الرازي ( واصحابنا ) رحمهم الله تعالى  
جعلوا الواو للعطف وفي المغني لابن هشام في الكتاب الرابع  
في العطف ذكره الرازي وذكر ان جماعة من الحنفية زعموا ان  
قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا  
تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق قال قفلت لهم لادليل  
فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف  
الجملة الاسمية والفعلية ولا الاستيناف لان اصل الواو ان تربط  
ما بعدها بما قبلها فبقى ان تكون للحال فتكون جملة الحال معتبرة  
للهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ( ومفهومه ) جواز الا  
كل اذا لم يكن فسقاً والفسق قد فسر الله تعالى بقوله اوفسقا اهل  
لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ( ومفهومه )  
كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله ملخصاً موضعاً ولو ابطال العطف  
بتخالف الجملة بالانشاء والخبر لكان صواباً انتهى وفي حاشية  
الداميني ( قوله ) ولا الاستيناف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها  
بما قبلها ( اقول ) الذي نقله عند السراج الهندي رحمه الله  
في شرح البدائع انه قال وجه الاستدلال ان الواو هنا يجب ان تكون  
للعطف او الحال تعليلاً للاشتراك الذي هو على خلاف الاصل  
فيدل على الحصر فيهما لا يجوز كونه للعطف لان قوله وانه لفسق  
جملة اسمية مؤكدة بان وما قبلها ( وقوله ) لا تأكلوا جملة فعالية  
الغاء به وعطف الجملة الاسمية على الفعلية فيجوز لا يصاله اليه الا  
للضرورة كما في به الفرق والاصل عدمها فلما بطل كونه للعطف  
تعين كونها للحال ( قوله ) فتكون جملة الحال مفيدة للنهي ( اقول )  
اعترض هذا بان التأكيذ باللام بنى كون الجملة حالية لانه انما يحسن  
فيما قصد الاعلام بتحقيقه البتة والرد على منكره تحقيقاً وتقديراً

ورابها

رسالة في النذر بالتصدق للشيخ العالم الفقيه الشهير بابن  
النجم المصري الحنفى الطفه الله بلطفه الجلى والحنفى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام وبعد فهذه رسالة في النذر بالتصدق ( واعلم )  
ان شرط لزوم الوفاء بالنذر المنجز او المعلق بشرط يراد كونه ان  
يكون قرينة مقصودة من جنسه واجب وليس بواجب عليه قبل  
النذر فلا يصح النذر بمعصية ولا مباح ولا بقرينة غير مقصودة  
ولا بما ليس من جنسه واجب ولا بواجب ( وفي الهداية ) من مسائل  
شئ من القضاء لو قال مالى او ما املك فى المساكين صدقة فهو على  
مال النكرة ( وفي الخائبة من الديون ولو عين التصديق بالدارهم  
خبراً فتصدق بها او بالقيمة جاز ولو عين فقراء مكة فله ممكن التصديق على  
غيرهم ولو عين التصديق بالف درهم من ماله ولا يملكها لزم التصديق  
بما يملك على الصحيح كما لو قال مالى فى المساكين صدقة ولا مال له  
لا يلزمه شئ ولو قال لله على زكاة المساكين عشرة لا يلزمه الا خمسة  
ولو قال كل منفعة نصل الى من مال فلان فهي صدقة فوهب له  
فلان شيئاً لزمه التصديق به لان اذن له ان يأكل من طعامه ولو  
عين التصديق بدراهم فهلكت سقط النذر ولو لم تهلك فله التصديق  
بمثلها ولو قال كلما اكلت اللحم فله على التصديق بدراهم لزمه بكل  
لقمة درهم ولو قال كلما شربت فعليه بكل نفس درهم لا بكل مصه  
ولو قال ان وجدت كذا فعلى ان اقف دارى على ابنا السبيل  
فوجده لزمه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز صرف الزكاة اليه  
من الاقارب والاجانب جاز انتهى ( فان قلت كيف صح النذر  
بالاتفاق وهل من جنسه واجب ) قلت نعم لانه يجب على الامام

الاعظم بنام مسجد للمسلمين مع انهم قالوا لو نذر بناء المسجد لم يصح  
 نذره وايضا ما بناه الامام قرينة مقصودة وهو واجب فصح نذره  
 ( وفي تلخيص ) الجامع ان كان في يده دراهم الثلاثة او غير ثلاثة  
 فالكل صدقة لا يجب فيمادون ستة وفي من دراهم يجب ان زاد على  
 ثلاثة لانه شرط بعد الشيء بمائة درهم وهنا بعضها والحلف بخافها  
 بالوضع فان ما عمت جملة بعضها ادنى الجمع فلو قلب الوضع انقلب  
 الحكم كذا درهم اكثر من ثلاثة وعكسها ان توصف به بادن زيادة  
 ولو قال ان بعت فالثلث صدقة صح النذر للاضافة الى سبب الملك  
 كلما في الشرا كذا ان تزوجت ففهرى صدقة فلو اعترض محرمه او  
 فسخ او طلاق ففي البذل العين لا يجب شيء لاستحقاق عينه وفي  
 الدين كالنقد المشار اليه في المثلي الموصوف كذلك قبل القبض  
 لغوت الممكنة وبعده يجب لعدم التعيين للرد وفي العرض المهور  
 في الذمة عينه كالعين وقيمه كالدين ان المختار كالسمي وفي الرد لا يجب  
 بحال التعدد والبقا مع المنافي وفي الاقالة لا يسقط بحال لانه عقد في  
 حق ثالث ولو قال ان بعت بهذا الكرم وذا الالف فهما صدقة فباع  
 بهما تصدق بالكرم لانه سبب ملكه دون الالف لعدم تعيينها حتى  
 انعكس الحكم في التعلق بالشرا للملك في الدراهم وعدمه في الكرم  
 وشرطت الاضافة وفاء بالممكن انتهى ( واعلم ) ان تعيين الناذر  
 الدينار والدرهم والفقير لغو ولا فرق بين ان يعين فقيراً واحداً  
 بالاشارة او العلم او قراً كما قدمناه في فقراء مكة ( واما ) في الوقف  
 في النوازل من الوقف ( ثم اعلم ) انا كتبنا عن الخاية انه لو عين  
 التصديق بدراهم قد هلكت سقط النذر وهو يدل على ان قولهم والغيا  
 تعين الناذر الدينار والدرهم ليس على اطلاقه فيقال الا في هذه  
 الحالة فانا لو لغيناه مطلقا لكان الواجب في ذمته فاذا هلك الغين لم  
 يسقط الواجب وكذا قولهم افينا تعين الفقير ليس على اطلاقه

لما سيأتى فان في البدائع لوعين فقيرا وسمى له شيئا اولم يعنيه فانه لا  
يجوز دفعه الى غيره فيقال الا في هذه ( وفي ) منية المغنى نذر معصية  
كان يمينا نذر ان لا يشرب الخمر فشر به عليه كفارة اليمين نذر ببناء  
الرباط او المسجد او السقاية « او القنطرة لم يصح وكذا قراءة  
القرآن نذر صدقة ولم ينوشياً فعليه نصف صاع من بر ( وفي )  
البرازية لوقال لله على ان اهدى الشاة وهى ملك الغير لا يلزمه  
ولو قال لا هدبريه هذه الشاة والمسئلة بحالها تلزمه واول قال ان فعلت كذا  
قالف درهم من مالى صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد  
فحنت فاعطى لواحد جاز لله على ان اعتق هذه الرقبة وهو يملكها لزمه  
الوفاء وان لم يف يائتم ولا يجبره القاضى ان برئت من مرضى هذا ذبحت  
شاة او على شاة اذبحها فصيح لا يلزمه شيء واول قال على شاة اذبحها  
واتصدق بلحمها لزمه لله على ان اذبح جزوراً واتصدق بلحمه يذبح  
مكانه سبع شياه لزمه اراقة شاتين وسطين فذبح شاة سمينة تعدل  
وسطين لا تجزيه لان المقصود اراقة شاتين والتصدق باللحم والسمينة  
وان عادتهما في اللحم لاتعادلها في الاراقة ( ثم اعلم ) ان اركان  
النذر ثلاثة الناذر والضيعة والمندور فالناذر مسلم ناقد التصرف  
فما التزمه فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفیه بمال  
كما ذكره الزيلعى رحمه الله من الحجر ( واما الضيعة ) فله على  
وعلى ونذرت لله وانا افعل ان كان معلقا كان احج ان دخلت  
الدار بخلاف ان احج منجزا فلا يكون نذرا بلا لفظ ولو علق بمشية  
الله تعالى كفى ( واما المندور ) فشروطه ما قدمناه اولا ولكن  
بقولهم ان لا يكون معصية ما كان معصية بعينه واما ما كان معصية  
لغيره كنذر صوم يوم العيد وايام التشريق والصلوة في اوقات  
الكراهة فصحيح فلا يفي به ويجب عليه القضاء ( وفي خزانه ) الاكل  
رحمه الله اذا علقه بشرطه ثم فعله قبله لم يحز اتفاقا وان اضافه

كصوم يوم الجمعة فمجاهله فقيه قولان واذا نوى شيئاً فجرى على لسانه  
 غيره لزمه مائتكم به كالطلاق والعناق واذا قيد بمكان ففعله في غيره  
 اجزاه ولو قال لله على ان اعتق عبدي ثم اعتقه عن الكفار جاز  
 نذر تزويج ابنة او بنته او ابن بنته لزمه شاة ولا يصح نذره في ربح  
 نفسه او ابنة او امته او غلامه كلما ركبت دابة فعلى درهم فركبها  
 الى الليل يلزمه درهم واحداً ما لو اشار الى دابة وقال هذه الدابة  
 فعليه ان يتصدق بعد كل وقت بقدر ان ينزل درهما يعني اذا كان  
 راكباً وقت اليمين والا فلا انتهى وفي البدائع شرط في الناذر العقل  
 والبلوغ والاسلام واما الحرية فليست بشرط فيصح نذر المملوك  
 ان كانت عبادة بدينه لزمته للحال وان كانت عبادة مالية لزمته بعد  
 العتق وكذا الطواعية ليست شرطاً وكذا الجد والعهد (واما)  
 شرائط المندور فان يكون متصور الوجود شرعاً فلا يصح النذر  
 بالصوم ليلاً او يوماً اكل فيه او يوم حيضها وان يكون قرابة  
 فلا يصح بمعصية ولا بمباح وان تكون مقصودة فلا تصح  
 بعبادة المريض والوضوء والغسل ودخول المسجد ومس المحف  
 والاذان وبنا الرباطات والمساجد وان كانت قريباً والوعد لا يكون  
 للايجاب الا بالهبة والوعد المعلق للايجاب الا اذا نوى خلافه  
 واذا نذر ان يتصدق بماله وكان معه مال تجب فيه الزكاة وعليه  
 دين تصدق به فان قضى به دينه تصدق بمثله ولو نذر ان يتصدق  
 على عشرة مساكين فتصدق على خمسة لم يجز ولا بد من العدد  
 المعين الا اذا فرق واحداً على الايام ولو عين مسكيناً لا طعام شيئاً  
 معين فاطعم غيره اجزاه ولو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً  
 سماه او لم يعينه فلا بد ان يعطيه الذي سمى لانه اذا لم يعين المندور  
 صار تعين الفقير مقصوداً فلا يجوز ان يعطى غيره ومن شروط  
 المندور بالمال ان يكون المندور مملوكاً للناذر او يضيفه الى الملك

او الى سببه ( ومنها ) ان لا يكون مفروضاً ولا واجباً فلا يصح  
بالمفروض عينا او كفاية ولا بالواجب كمالو نذر صدقة الفطر  
والاضحية ولم ار حكم نذر من نذر عتق مرهون او موجرا او عبدا  
مأذون مديون وينبغي ان يلحق بنذر غير المملوك لتعلق حق الغير  
فلا يصح نذره ( وفي الخلاصة ) نذر اطعام المساكين كان على  
عشرة عند ابي حنيفة واذا نذر صياما ولم يعنيه لزمه صيام  
ثلاثة ايام وفي القنية لا يصح النذر بالتصدق على الاغنيا ولا بدما  
معين ولا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ( وفي ) خزانة  
الاكل نذر التصديق على هذين المسكين فتصدق على احدهما  
جاز ولو قال الله على ان اتصدق بهذا الدرهم فضاع فقال الله على  
مكان ذلك الدرهم ان اتصدق بهذا الدينار ثم وجد الدرهم  
يتصدق به ولا يجب ان يتصدق من الدينار بشئ وليس كالاضحية  
متى ضاعت من موثر يلزمه مكانها اخرى انتهى تمت الرسالة  
من الله الوهاب

### ❖ وخامسها ❖

رسالة لطيفة في ذكر الافعال التي تفعل في الصلاة  
على قواعد المذاهب الاربعة لشيوخ الاسلام زين  
ابن نجيم المصري الحنفى اكرمه الله بلطفه الخفى

### ❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖

الحمد لله رب العالمين والصلوة والتسليم على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه اجمعين ❖ وبعد فهذه مقدمة لطيفة مشتملة على ذكر الافعال  
التي تفعل في الصلوة على وجه الزوم اجمالا على المذاهب الاربعة  
ليكون الانسان على بصيرة ( اما ) ما يلزم فعله في الصلاة على  
مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان تغمده الله بالرحمة والرضوان

فسته وعشرون ( وهى ) على ثلاثة اقسام القسم الاول الشرائط  
 التى تكون خارج الماهية وهى ستة الطهارة من الحدث والطهارة  
 من الخبث وستر العورة واستقبال القبلة والايقاع فى الوقت والنية  
 ( القسم الثانى ) الاركان التى تكون داخل الماهية وهى ستة  
 تكبيرة الافتتاح او ما يقوم مقامها والقيام والفراسة والركوع والسجود  
 والقعدة الاخيرة مقدار التشهد يلحق بها الخروج من الصلوة بضع  
 المصلى ( القسم الثالث ) واجباتها وهى ثلاثة عشر قراءة الفاتحة  
 وضم الصورة وتعيين القراءة فى الاولين ورعاية الترتيب فى فعل  
 مكرر وتعديل الاركان بالقعود الاول والتشهدان ولفظ السلام  
 وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهر والاسرار فيما يجهر ويسر  
 والاصل انه اذا ترك شرطا او ركنا مع على فعله بطلت صلاته  
 عمدا كان او سهوا واذا ترك واجبا لا يبطل مطلقا لكن ان كان  
 عمدا وجب عليه الاعادة فان لم يعد سقط الغرض عنه وان كان سهوا  
 وجب عليه سجدة السهو فان لم يسجد ههما وجب عليه الاعادة  
 ( واما مذهب الامام مالك ) رضى الله عنه وارضاه على ما ذكره  
 ابن الحاجب فى المختصر والشيخ خليل فى التوضيح الذى يلزمه  
 فعله فى الصلاة بحيث لو تركه بطلت صلاته مطلقا سبعة عشر وهى  
 قسمان \* ( القسم الاول ) الشرائط التى تكون خارج الماهية وهى  
 ستة طهارة الخبث ابتداء ودواما وطهارة الحدث كذلك وستر  
 العورة واستقبال القبلة والنية وايقاعها فى الوقت ( القسم الثانى )  
 وهى الفرائض بمعنى الاركان وهى احد عشر التكبيرة للاحرام  
 والفاتحة والقيام لها والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه  
 والاعتدال والطمأنينة على الاصح والجلوس للتسليم والتسليم ( واما )  
 ما يلزم فعله فى الصلوة على مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه  
 وارضاه على ما فى الروض فخمسة وعشرون وهى قسمان ( الاول

الشرائط وهي ثمانية الاستقبال والوقت وطهارة الحدث وطهارة الخبث وستر العورة وترك الكلام وترك الافعال الكبيرة والامساك فتبطل بادخال مفطر و ينبغي ان يكون خمسة لان ترك الكلام وما عطف عليه من الشروط لان ما طلب تركه بعد من الموانع اصطلاحاً وان كان عدم الموانع شرطاً ( القسم الثاني ) الاركان وهي سبعة عشر النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة في كل ركعة والركوع والطمانينة والاعتدال والطمانينة والسجود والطمانينة والجلوس بين السجدين والطمانينة فيه والتشهد الاخير والجلوس له والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في السلام والترتيب كما ذكرنا واما ما يلزم فعله في الصلاة على مذهب الامام احمد ابن حنبل رضي الله عنه فسبعة وعشرون على ما في الممتع شرح المقنع اما الشرائط فسته دخول الوقت والطهارة من الحدث والضهارة من الخبث وستر العورة واستقبال القبلة والنية ( واما ) اركانها فاثني عشر القيام وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة في كل ركعة والركوع والاعتدال منه والسجود والجلوس بين السجدين والطمانينة في هذه الافعال والتشهد الاخير والجلوس له والتسليم الاولى والترتيب من ترك شيئاً منها عمداً او سهواً بطلت صلاته انتهى ( وواجباتها ) التكبير غير تكبيرة الاحرام والتسليم والتحميد في الرفع من الركوع والتسليم في الركوع والسجود مرة والتشهد الاول والجلوس والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في موضعها والتسليم الثانية من ترك شيئاً عمداً بطلت صلاته ومن ترك سهواً سجد لاسهواً ( فالخاصل ) انهم اتفقوا على ان الشرائط ست الا الشافعي رحمه الله تعالى فانه خالف في النية فجعلها ركناً لا شرطاً كما علمت واتفقوا على الاركان الستة التي على مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهي تكبيرة الاحرام والقيام والقراءة والركوع

والسجود والقعود الاخير وانفق الثلاثة على ان الاعتدال  
والطمانينة والسلام وقراءة الفاتحة في كل ركعة اركان وخالفهم  
ابو حنيفة رضي الله عنه وانفرد الشافعي رحمه الله بركنيه على  
النبي صلى الله عليه وسلم واتفق الشافعي واحمد رحمه الله على  
ركنيه التشهد الاخير والجلوس بين السجدين ولم ينفرد وابو  
حنيفة رحمه الله بشيء من الاركان ولا الامام احمد رحمه الله وانما  
انفرد ابو حنيفة بشيء من الواجبات وكذا الامام احمد  
رحمه الله كما قررناه انتهى والله اعلم وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

قد کمل طبع هذه الرسائل اللطيفة المنسوبة الى الفاضل والاستاذ  
الكامل ابن نجيم المصرى الحنفى فى ظل عناية حضرت سلطاننا  
السلطان بن السلطان ❖ السلطان الغازى عبد الحميد خان ❖  
ادام المولى اعلام دولته بالنصر والعز  
والشان الى مدى الدوران  
آمين

م

حكا كرده ۴۷ نومرولى سروىلى حافظ احمد افنديك دكانده  
وصحاف چارشوسنده ۳۶ نومرولى حافظ محمد  
افنديك دكانده وكتبخانه مذكوره  
صا تلقدہ در